جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الاعلام في رسم السياسة العامة في الجزائر 2011-2019

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
العلوم السياسية – تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالبين:
مزواري صبرينة
جراية محمود

إشراف:
د. جراية الصادق

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.عبد الحميد فرج	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	رئيسا
د. جراية الصادق	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	مشرفا ومقررا
أ. لويشي هشام	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2018-2019م

الإهداء

أحمد الله عز وجل على عونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله.

إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم.

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار..، أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان.

إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرّعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من إرتحت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين، أرجو من الله أن يمد في عمرك لترين ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب .

إلى إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة، إلى جدتي أطال الله في عمرها

إليهكم أهدي هذا العمل المتواضع لكي ٍأُدخل على قلبكم شيئا من السعادة.

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور: صادق جراية الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنارها لي وكلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما وكلما سألت عن معرفة زودني بها وكلما طلبت كمية من وقته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته المتعددة.

إلى كل أساتذة وزملائي في قسم العلوم السياسية، وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى.

صبرينة مزواري

الإهداء

الحمد لله وصلاة على الحبيب المصطفى وأما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة ومسيرتنا الدراسية

لمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

مهداة الى الوالدين كريمين حفظهما الله وأدامهم نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة الأخوة والأخوات الذين ساندوني وليزالوا

الى الأساتذة الكرام الذين لهم الفضل الكبير في هذا

والى رفقاء المشوار "**صبرينة وخديجة**" اللتين قاسموني لحظاته

رعاهم الله ووفقهم

والى كل من ساندني من قريب وبعيد.

جرايدية محمود

شكر وعرفان

شكر لله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع

نتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانونا وشجعونا على الإستمرار في مسيرة العلم والنجاح، وإكمال الدراسة الجامعية والبحث.

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية وإلى أعضاء اللجنة المناقشة: الدكتور فرج عبد الحميد، الأستاذ لويشي هشام، كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذ الدكتور:

"جراية الصادق"

الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علينا، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن؛ والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام وإستكمال هذا العمل.

كما نتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين

صبرينة مزواري × محمود جراية

مقدمة:

تعتبر السياسة العامة الأداة الرئيسية التي تدخل من خلالها الحكومات في تحديد ما يمكن وما لا يمكن للمواطنين القيام به، وما تنوي القيام به من أعمال، تنفذ من خلالها واجباتها في إدارة الشؤون العامة المختلفة لتحقيق المصلحة العامة، وحلا للمشاكل الاجتماعية حيث تقوم الدولة بتشكيل سياستها وتنفيذها من خلال آليات وعمليات وهياكل رسمية وغير رسمية، بطرق مباشرة وغير مباشرة، حيث تقوم الهياكل الرسمية المتمثلة في جميع مؤسسات الدولة بمختلف تخصصاتها وطبقاتها بوضع السياسات العامة، ومع هذه الهياكل الرسمية نجد الهياكل الغير رسمية على غرار جماعات الضغط والأحزاب السياسية نجد الإعلام الذي يؤثر بشكل واسع في النظم السياسية أو التدابير بوضع السياسات العامة بشكل نسبي يرجع إلى طبيعة النظم السياسية ومدى ديمقراطيتها وحرية الإعلام فيها.

1- أهمية الدراسة:

وتتمثل هذه الأهمية في جانبين هما العلمي والعملي:

أ- الأهمية العلمية:

- معرفة مدى تأثير مختلف وسائل الإعلام على رسم السياسة العامة.
- يتخذ هذا الموضوع أهمية بالغة كون أن مثل هذه الدراسات تعتبر انطلاقة مفاهيمية تمكننا من إدراك موضوع علاقة الإعلام بالسياسة العامة حسبما يقتضيه.
- كما قد تشكل هذه الدراسة إضافة إلى الحقل المعرفي كونها تختص بالإعلام الجزائري ودوره في صنع السياسة العامة في هذا البلد.

ب- الأهمية العملية:

- معرفة أهمية الإعلام في الجزائر ودوره في رسم السياسات العامة في النظام السياسي.
- دراسة القضايا التي ساهم الإعلام في تغيير سياستها بشكل دقيق.
- قد تكون هذه الدراسة بمثابة مرشد لصانع القرار بالجزائر من خلال الإستفادة من نتائجها وتوصياتها.

2- أسباب اختيار الموضوع:

وهناك أسباب ذاتية وموضوعية لاختيار الموضوع وهي:

أ- الأسباب الذاتية:

تعود هذه الأسباب إلى الرغبة الشخصية في معرفة خفايا النظام السياسي، من خلال التعرف على عملية صنع السياسة العامة، وكيف تتم، وفهم الدور الذي تلعبه الفواعل غير الرسمية في هذه العملية، وخاصة أننا طلبة في العلوم السياسية، والرغبة أيضا في معرفة هل الإعلام فعلا يؤثر، وما هو هذا الأثر وكيف يؤثر في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر.

ب- الأسباب الموضوعية:

- وتبرز هذه الأخيرة من القيمة العلمية لموضوع الإعلام والسياسة العامة في الجزائر الموضوع من جوانبه النظرية والتطبيقية.
- محاولة مقارنة ما يتم تناوله نظريا حول السياسة العامة، وما نجده في أرض الواقع، وذلك للدور الحساس الذي تقوم به السياسات العامة.
- ان اختيار المؤسسات غير الرسمية وبالضبط المؤسسات الإعلامية لمعرفة مختلف مكونات تلك المؤسسات في الجزائر وتوضيح دورها في صنع السياسة العامة.
- تسليط الضوء على مختلف المشاكل التي تعاني منها المؤسسات العمومية والخاصة والتي تؤثر على دوره في صنع السياسة العامة، وبالتالي تؤثر على الاستجابة لمطالب المواطنين.

3- إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن اعتبار الإعلام فاعلا أساسيا في صنع السياسة العامة في الجزائر؟

4- التساؤلات الفرعية:

ويمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية وهي:

- ماذا نقصد بالإعلام ؟
- وما هي السياسة العامة ؟
- ما هو واقع الإعلام في الجزائر؟
- ما هو تأثير الإعلام على عملية صنع السياسة العامة في الجزائر ؟
- كيف اثر التطور التكنولوجي على نمط عمل وسائل الإعلام؟

5- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

أ- الفرضية الرئيسية:

للإعلام تأثير بالغ الأهمية في صنع السياسة العامة بالجزائر.

ب- الفرضيات جزئية:

وتتمثل الفرضيات الجزئية في:

- يوجد علاقة وطيدة بين تطور وسائل الإعلام والسياسات العامة.
- استخدام وسائل الإعلام للطرق الاستقصائية المتقدمة اثر ايجابيا على عملية صنع السياسة العامة.
- كلما كان هناك سيطرة أكبر للنخبة الحاكمة على رسم السياسات العامة وصياغتها، كلما أبعدت المؤسسات الإعلامية أكثر عن عملية المشاركة في صنع تلك السياسات.
- نجاعة السياسة العامة مرهون بتأثير الإعلام.

6- مناهج الدراسة:

يتطلب هذا الموضوع الاعتماد على مجموعة من المناهج وهي.

أ- المنهج التاريخي:

- تم الاعتماد علي هذا المنهج من أجل معرفة التطور التاريخي للإعلام والسياسة العامة ومعرفة كيف كان أثّر الإعلام على عملية صنع سياسة العامة.

ب- المنهج الوصفي التحليلي:

وقد قمنا باستخدام هذا المنهج لان طبيعة الموضوع تحتاج إلى وصف وتحليل دقيقين للمعلومات والمعطيات كما يساعد في فهم الظاهرة من جوانب عديدة، فمن اجل فهم السياسة العامة لابد من تحليلها ووصفها للوصول إلى معطيات صنعها وكذلك الإعلام لابد من تحليله ووصفه من اجل معرفته.

7- الدراسات السابقة:

اعتمد الموضوع على مجموعة من الدراسات:

1- قزداري حياة في كتابها الصحافة والسياسة (الثقافة السياسية والممارسة الاعلامية في الجزائر) والتي قامت فيه بعملية تحليل الصحافة في المجال السياسي وأوضحت ان الصحافة تأثر وتتأثر بالسياسة كما درست الحقل السياسي والاعلامي في الجزائر بالإضافة الى تحليل طبيعة التأثير بين الصحافة والسياسة.

2- فهمي خليفة الفهداوي في كتابه السياسة العامة منظور كلي في البيئة والتحليل، الذي يعتبر بان السياسة العامة هي قيام الحكومة في التعبير عن عملها ونشاطها وبرنامجها وفرض وجودها وإبراز أهم القوى الفاعلة في صنع السياسة العامة وهي الرسمية والغير رسمية.

3- زغبة سعيد في مذكرة ماستر أكاديمي تأثير الإعلام الجديد في صنع السياسة العامة في الجزائر الذي اعتمد على دراسة مواقع التواصل الاجتماعي وقام بجمع البيانات وتحليلها وخاصة الفيس بوك الذي أوضح كيف يؤثر في صنع السياسة العامة في الجزائر.

8- تقسيم الدراسة:

قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة، فصلين وخاتمة:

جاء الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للإعلام والسياسة العامة، يتضمن مبحثين وفي كل مبحث ثلاثة مطالب، فالمبحث الأول كان بعنوان مفهوم الإعلام ونجد فيه تعريف الإعلام، تعريف وسائل الإعلام، أنواع وسائل الإعلام، وفي المبحث الثاني بعنوان مفهوم السياسة العامة نجد فيه تعريف السياسة العامة، خصائص السياسة العامة، أنواع السياسة العامة.

أما الفصل الثاني بعنوان تأثير وسائل الإعلام على السياسة العامة بالجزائر وأهم نماذج التأثير، وفيه مبحثين، في المبحث الأول مطلبين وفي المبحث الثاني ثلاثة مطالب، المبحث الأول عالج واقع وتأثيرا الإعلام في رسم السياسة العامة في الجزائر، ونجد فيه واقع الإعلام في الجزائر، تأثير الإعلام في رسم السياسة العامة في الجزائر، والمبحث الثاني بعنوان أهم القضايا التي ساهم الإعلام في إعادة رسم سياستها ونجد فيه المعالجة الإعلامية لقضية استغلال الغاز الصخري بعين صالح من 01 جانفي إلى 29 مارس 2015، والمعالجة الإعلامية لقضية شهادة البكالوريا 2017، والمعالجة الإعلامية للحراك الشعبي 2019.

9- صعوبات الدراسة:

- محدودية الكتب التي تتناول موضوع السياسة العامة في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بتوضيح دور المؤسسات الإعلامية في القطاع العام والقطاع الخاص في صنع تلك السياسة في الجزائر.
- بالإضافة إلى توتر الأوضاع بسبب الأزمة السياسية التي تمر بها الجزائر حاليا من إضرابات واحتجاجات.

مقدمة

الفصل الأول

الإطار النظري للإعلام والسياسة العامة

المبحث الأول: مفهوم الإعلام

المطلب الأول: تعريف الإعلام

المطلب الثاني: تعريف وسائل الإعلام

المطلب الثالث: أنواع وسائل الإعلام

المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة

المطلب الثالث: أنواع السياسة العامة

الفصل الأول: الإطار النظري للإعلام والسياسة العامة

تعتبر وسائل الإعلام الوسيط الأساسي والإستراتيجي للوصول إلى الجماهير العريضة للتأثير فيها وتكوين وتشكيل الرأي العام الذي يتبنى آراءهم وأفكارهم ووجهات نظرهم وبذلك برامجهم. كما أن صانع القرار الناجح هو ذلك الذي يحسن التعامل مع وسائل الإعلام والذي يعرف كيف يمرر قراراته السياسية وبرامجه الحكومية عبر وسائل الإعلام بلباقة وبمهنية عالية ومن هنا تتحدد العلاقة الوطيدة التي تربط الإعلام بشكل عام بالسياسات العامة.

وقبل التطرق إلى علاقة التأثير هذه وفي الجزائر بالتحديد وجب أولا تحديد الإطار المفاهيمي كل من مصطلحي الإعلام والسياسة العامة. وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل الأول إلى ما يلي:

المبحث الأول: مفهوم الإعلام.

المبحث الثاني: مفهوم الساسة العامة.

المبحث الأول: مفهوم الإعلام

سوف يتناول هذا المبحث بالوصف والتحليل كل من مفهومي الإعلام بما في ذلك وسائل الإعلام بأنماطها المتعددة السمعية والبصرية والمكتوبة، وكذا الإعلام العام والإعلام الخاص، ثم مفهوم السياسة العامة.

المطلب الأول: تعريف الإعلام

أولا: لغة.

الإعلام لغة: مصدر الفعل الرباعي أعلمَ، يقال: أعلَمَ يُعلِمُ إعلاماً.. وأعلمتُه بالأمر: أبلغته إياه، وأطلعته عليه، جاء في لغة العرب: ((استعلم لي خبر فلان وأعلمنيه حتى أعلمه)).[1]

ثانيا: اصطلاحا.

هو تزويد الناس بالأخبار الموضوعية والمعلومات الدقيقة والحقائق، كل ذلك بهدف تكوين رأي حول واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشاكل، وهذا الذي يتكون معبرا تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم... وميولاتهم.[2]

كما يعرف أيضا على أنه: (**اتصال علني ومنظم يوجه عبر وسائل الاتصال الجماهيرية إلى جمهور عريض**).

ويعرف أيضا بأنه: (**نشر الوقائع، الآراء في صيغة مناسبة بواسطة الألفاظ أو الأصوات أو الصور بصفة عامة بواسطة جميع العلامات والإشارات التي يفهمها الجمهور**).[3] **كما أنه يجب أن** يعتمد الصدق والصراحة والدقة وعرض الحقائق الثابتة دون تحريف.[4]

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**. ج9، بيروت: دار احياء التراث العربي، ط1، 1988، ص371.

[2] محمد الصيرفي، **الإعلام**. دار الفكر الجامعي، ط1، 2009، ص15 .

[3] فضيل دليو، **الاتصال (مفاهيمه، نظرياته ووسائله)**. مصر: دار الفجر، ط1، 2003، ص21 .

[4] محمد الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

كما أن الإعلام هو جمع وتخزين ومعالجة ونشر الأنباء والبيانات والصور والحقائق والرسائل والآراء والتعليقات المطلوبة عن البيئة المحلية والدولية والتصرف تجاهها عن علم ومعرفة والوصول إلى وضع يمكن من اتخاذ القرارات السليمة.[1]

يعرفه أيضا "**سامي ذبيان**" على أنه: **(تلك العملية الإعلامية التي تبدأ بمعرفة المخبر الصحافي بمعلومات ذات أهمية إلى معلومات جديرة بالنشر والنقل، ثم تتوالى مراحلها : تجميع المعلومات من مصادرها، نقلها، التعاطي معها وتحريرها، ثم نشرها وإطلاقها عبر صحيفة أو وكالة أو إذاعة أو محطة تلفيزيونيه إلى طرف معني بها ومهتم بوثائقها).**[2]

وعليه، فإنه بواسطة الإعلام يتم نقل الحقيقة بصورة كاملة والقضاء على الخرافات والشائعات وذلك من خلال الاعتماد على الصراحة والصدق، والسعي دائما على التدقيق في المعلومات من أجل عدم تغليط الرأي العام بخصوص كل القضايا والمعلومات والأخبار وغيرها من القضايا التي تهم الفرد.

بالإضافة إلى العمل على شرح الأحداث وتوضيحها وتبسيط الفكرة لدى المواطن مما يؤدي ذلك إلى نشر الوعي والإدراك لدى الأفراد. فالإعلام عموما يعمل على توفير الحقائق اللازمة وتوضيح مختلف وجهات النظر حول القضايا العامة، وذلك من خلال توفير الدلائل والحجج. ولقد زاد انتشار مجال الإعلام في الآونة الأخيرة مع ظهور التلفيزيون ووسائل الإعلام الجديدة التي تعمل على إيصال المعلومات بواسطة تقنيات متطورة.

هذه الوسائل أصبحت تتولى نشر الأخبار بدرجة عالية من الموضوعية وتقديم حقائق ومعلومات دقيقة عن كل ما يحدث في وسط أفراد المجتمع، وهي ما يطلق علية اليوم مصطلح وسائل الإعلام.

---

[1] هشام بوبكر، **محاضرات في مقياس مؤسسات الإعلام والاتصال**، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر علاقات عامة، جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، السنة الجامعية 2017/2016، ص8.

[2] سامي ذبيان، **الصحافة اليومية والإعلام (الموضوع التقنية والتنفيذ)**. بيروت: دار المسيرة للطباعة والنشر، ط2، ص 35

المطلب الثاني : تعريف وسائل الإعلام

من خلال التعبير المقتبس من المصطلحات المتداولة في القاموس السياسي الانجليزي الأمريكي نجد أن معناها الأصلي حسب الموسوعة السياسية هو: (**جميع وسائل نشر الثقافة بما في ذلك من صحافة وسينما وراديو وتلفزيون وكتب وإعلانات، والتي تتوجه إلى القطاعات الواسعة من الناس، وتعتمد هذه الوسائل على تقنية صناعية متطورة تسمح لها أن تصل إلى هؤلاء الناس دون أية عوائق**).[1]

كما تعرف أيضا بأنها: (الطرق الجديدة في الإعلام والاتصال في البيئة الرقمية بما يسمح للمجموعات من الناس بإمكانية الانتقاد والتجمع على الانترنت وتبادل المعلومات، وهي بيئة تسمح للأفراد والمجموعات بإسماع أصواتهم وأصوات مجتمعاتهم إلى العالم أجمع).

وقد ورد تعريفها في الموسوعة الإعلامية بأنها: (**الأدوات والنظم التي تساعد على القيام بالاتصال، وتتمثل هذه الأدوات أساسا في الحسابات الالكترونية**).[2]

ويقصد بوسائل الإعلام في الأصل جميع الأدوات التي تستعمل في صناعة الإعلام وإيصال المعلومات إلى الناس بدءا من الورق الصحيفة انتهاء بالحاسبات الآلية والأقمار الاصطناعية إلا أن وسائل الإعلام أو كما تسمى (وسائل الاتصال الجماهيري) تنقسم بصفة عامة إلى الوسائل المكتوبة، الوسائل السمعية، الوسائل السمعية البصرية.[3]

ركز هذا التعريف على مختلف الوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام من خلال إبراز الأدوات المستعملة في توصيل المعلومات والتي تنقسم إلى مكتوبة، سمعية، سمعية بصرية.

أما "محمد جميل حمامي" فيعرفها على أنها : أحد أشكال الاتصال الجماهيري ويقصد بالاتصال عامة، عملية التفاعل الاجتماعي من أجل إشباع الحاجات المتنوعة، فهو من أهم

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**. (ج7)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص 289.

[2] عباس مصطفى صادق، **الإعلام الجديد (المفاهيم، الوسائل، والتطبيقات)**. عمان دار الشروق، ط1، 2008، ص31.

[3] تيتي حنان، "**دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام**"، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، ولاية بسكرة، 2013، ص 16.

الظواهر البشرية الاجتماعية لأنه نتاج التفاعل بين الفرد والمجتمع، وهو ضرورة بشرية ملحة ومستمرة حيث يتعايش معها الإنسان طوال عمره لأجل إشباع حاجاته المتعددة.[1]

من خلال هذا التعريف يتضح أن وسائل الإعلام عبارة عن صورة من صور التفاعل الاجتماعي لتوصيل المعلومات ونشرها على أوسع نطاق كما أنها أصبحت من أهم العناصر التي تحقق التواصل المهم في حياه الأفراد.

كما تعتبر وسائل الإعلام هي جميع المؤسسات الحكومية والأهلية التي تنشر الثقافة للجماهير وتعنى بالنواحي التربوية كهدف لتكيف الفرد مع الجماعة ومن هذه المؤسسات : الصحافة المكتوبة، الإذاعة، التلفزيون ودور السينما. [2]

من خلال هذه التعريفات يتضح أن مختلف الوسائل الإعلامية المكتوبة، السمعية والسمعية البصرية التي تعمل على نقل المعلومات والأحداث بين أفراد المجتمع بكل أطيافه وخاصة بعد ظهور شبكات الانترنت التي غزت العالم وأصبحت الرائدة في إيصال المعلومات في وقت قصير جدا.

ما يميز العصر الحالي هو السرعة خاصة من ناحية نشر الأخبار والمعلومات وذلك بسرعة عالية جدا عبر وسائل الإعلام التي نجدها منتشرة بكل أنواعها وبذلك نجد أي خبر أو حدث قد انتشر في أوسع نطاق في غضون دقائق معدودة من حدوثه، وذلك يعود للتطور التكنولوجي لوسائل الإعلام، ويمكن تعريفها إجرائيا على أنها تلك التقنيات والوسائل والطرق التي يتم من خلالها نقل وإيصال المعلومة إلى الجمهور بصورة واضحة ودقيقة وبسرعة فائقة وبهذا فهي تؤثر بشكل عميق على أفراد المجتمع المحلي والعالمي وهي من أهم الوسائل التي تنشر الإرشاد والتوعية كما تعتبر أيضا وسيلة تعليمية.

[1] تيتي حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[2] كريمة مقاوسي، **دور الإعلام في توجيه الاهتمام بالموهوبين**، ص2، موقع:

المطلب الثالث : أنواع وسائل الإعلام

تتعدد أصناف وأنواع وسائل الإعلام، كما أنها تختلف من وسيلة إلى أخرى، ويستعمل كل نوع حسب ما يستوجبه الظرف السياسي والإعلامي، وكذلك حسب الحدث الذي سيتم تغطيته ولقد جاء هذا التعدد لوسائل الإعلام نتيجة التطورات التي عرفتها المؤسسات الإعلامية وتتمثل أنواع وسائل الإعلام فيما يلي: الوسائل الإعلامية المكتوبة، الوسائل الإعلامية السمعية والوسائل الإعلامية السمعية البصرية.

أولا: الوسائل الإعلامية المكتوبة:

الصحافة المكتوبة :

هي وسيلة إعلامية يتم من خلالها نقل المعلومات والأخبار والحقائق اللازمة وإيصالها للجمهور، وتفتح باب لطرح الآراء المختلفة وتشمل هذه الوسائل جميع الوسائل المكتوبة منها: الكتب، الصحف، المجالات وغيرها من المواد المطبوعة، وهي أقدم أشكال وسائل الإعلام، وتسمى أيضا باسم وسائل الإعلام المطبوعة.

وعلى الرغم من انخفاض عدد القراء لوسائل الإعلام المطبوعة في الآونة الأخيرة، إلا أن هناك فئة من أفراد المجتمع لا يزالون يقرؤون الجرائد خاصة الفئة المهتمة بالجانب السياسي نجدها متأثرة أكثر بهذا النوع من الوسائل نظرا لنشرها التقارير الإخبارية بشكل مستمر.

إن مفهوم الصحافة المكتوبة اتخذ أبعاد عديدة نظرا للتطورات التي عرفتها الصحافة ولهذا تعددت مفاهيمها ونجد منها:

تعريف قاموس "**أكسفورد**" لكلمة صحافة بمعنى press وهي شيء مرتبط بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات وهي تسمى أيضا journal ويقصد بها الصحيفة والصحافة journalisme.

ومعنى الصحفي journaliste فكلمة الصحافة تشمل الصحيفة والصحفي في نفس الوقت .[1]

[1] فرحات مهدي، "**دور الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، مدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة وهران، ولاية وهران، 2009، ص26.

وتعرف الصحافة المكتوبة بأنها : **(الأداة التي تمد إلى الرأي العام بأكثر الأحداث الآنية وذلك في سلسلة قصيرة ومنتظمة، كما تعرف بأنها العملية الاجتماعية لنشر الأخبار والمعلومات الشارحة إلى جمهور القراء من خلال المطبوعة لتحقيق أهداف معينة، وتتكون من الجرائد والمجلات).** [1]

كما أنها وسيلة إعلامية واسعة الانتشار بعيدة مدى التأثير، قابلة للنقل والتحرك من مكان إلى مكان.[2] **و**هي متداولة بين كل طبقات المجتمع وأطيافه، وتمكنه من الاستفادة من المعلومات والأخبار والانتفاع منها، وذلك من خلال تكرارها على المشاهدين.

فالوسائل المكتوبة لها قوة كبيرة على التأثير على القارئ وذلك لان المادة الإعلامية تكون بين يديه، وبالتالي يمكنه فهمها واستيعابها بشكل كبير، فهي تمنح له فرصة التأمل والتفكير مما ينتج حوار صامت بين الرسالة والمرسل إليه وبهذا ينتج عند متلقي الرسالة فكرة معينة ويبقى تأثيرها على المدى الطويل.

الكلمة المكتوبة ذات تأثير قوي على النفوس إذا أمكن إعدادها إعدادا جيدا، وتوفر لها من أساليب التأثير اللفظي والمعنوي مما يجعلها تتسلل إلى الآذن بلا إذن "بسكون الذال"، ثم تصل إلى القلب بشحنة عاطفية تجعل القارئ أسيرا لها ثم داعيا لمضمونها.[3] فالقارئ لا يحتاج إلى وسيط لفهم واستيعاب مضمون المادة الإعلامية المنشورة إذ يكفي أن يكون يعرف القراءة.

ويعرفها إسماعيل إبراهيم الصحافة على أنها: **(كل الأنشطة المتعلقة بممارسة مهنة جمع وتتبع المعلومات والأفكار والآراء وهي المرآة العاكسة لكل ما يدور في المجتمع وما يحدث فيه من وقائع وأحداث ما ظهر منها أو ما بقي في أدراج الكواليس) .**[4]

---

[1] تيتي حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص 18 .

[2] محمد الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص146.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص 147

[4] فرحات مهدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

كما أنها من الوسائل الإعلامية التي تساهم في توفير العديد من المميزات، إذ يتابع معظم الأفراد الإعلانات المنشورة في الصحف اليومية أو الصحف المتخصصة في الإعلانات، من أجل البحث عن المعلومات التي تتعلق بشيء ما، كما تتميز الصحف بقدرتها على الربط بين الإعلام والأحداث المحيطة به، وتتميز بنشرها لجميع المعلومات المهمة وأحداث الساعة، وهي وسيلة تتناسب مع كل أفراد المجتمع، بالإضافة إلى أن أسعار الصحف متاحة مقارنة بالوسائل الأخرى .

ثانيا: الوسائل الإعلامية السمعية.

وسائل الإعلام السمعية تنقل الرسائل الإعلامية بطريقة الترسيب في الذهن عن طريق حاسة السمع وحدها، وينتج عن ذلك أن تستقر أجزاء الرسالة الإعلامية في ذهن السامع[1]، فهي تدخل المستمع في عالم الخيال وتصور الأحداث وبذلك تتشكل عنده فكرة عن الخبر المذاع، كذلك هذا النوع من وسائل الإعلام لا تعطل الفرد عن قضاء أشغاله اليومية وبإمكانه العمل والاستماع في آن واحد.

الإذاعة:

هي وسيلة إعلامية سمعية، فالجمهور لا يرى المذيع ولكن يحدث نوع من التواصل عن طريق الاستماع إليه، ويدير المذياع محطات إذاعية خاصة بترددات المذياع[2]. وقد تكون الإذاعة من الوسائل الفعالة في توصيل الرسائل إلى جماهير عريضة، فهي تستطيع أن تترجم الحدث بشكل فوري نظرا لبساطتها.[3]

فهي عادة ما تعمل على ربط المجتمعات ببعضها البعض عن طريق الأثير باستخدام موجات كهرو مغناطسية بإمكانها اجتياز الحواجز الجغرافية والسياسية رغم بعد المسافة، فهي توصل عدة أفكار وتنشرها وتقريبها وذلك من خلال النص والإعداد الجيد للبرامج، إذ

[1] محمد الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 151.

[2] حنا عيسى. **الإعلام القوي دعامة أساسية للدولة**. مقال. ت.ن 2016/07/19.

[3] تيتي حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

رغم غياب الصورة إلا أنها يمكن أن ترسم صورة حقيقية في خيال الأفراد حول الموضوع الذي يتم مناقشته.

يمكن تعريف الإذاعة بأنها: (**الانتشار المنظم والمقصود بواسطة الراديو لمواد إخبارية وثقافية وتعليمية وتجارية وغيرها من البرامج ليلتقطها في وقت واحد المستمعون المنتشرون في شتى أنحاء العالم**)[1]. كما تعني البث والنشر للأخبار إلى جمهور عام واستقبال هذه الموارد جماهيريا بواسطة أجهزة استقبال عامة، ولقد قامت دائرة المعارف البريطانية بالتأكيد على هذا المعنى ووصف كلمة إذاعة،" فالإذاعة هي النشر المنظم أو البث للترفيه وغيرها لاستقبالها في آن واحد بواسطة جمهور متناثر على هيئة أفراد أو جماعات بأجهزة استقبال"[2]

وعلى لسان العرب لابن منظور في مادة ذيع جاءت (**الذي عان تشيع الأمر يقال أذعناه فذاع، وأذعت الأمر وأذعت به وأذعت الإذاعة إذ أفشته وأظهر به، وذاع الشيء والخبر تذيع ذيعا**)[3]. ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن الإذاعة تعني نشر وإفشاء الخبر لدى أقصى عدد من الجمهور وتعمل على تداوله.

وجاء تعريف الإذاعة في المعجم المفصّل في الأدب لمحمد التونجي: (**الإذاعة نقل الأصوات والموسيقى لاسلكيا بواسطة الموجات الهرتزية، وذلك بتحويل الأصوات إلى الموجات الكهربائية، ونقلها من الأستوديو إلى محول إذاعي يرسلها عبر الفضاء، فتلتقطها آلة الراديو فتحولها إلى الأصوات**)[4].

كما تعتبر الإذاعة من أقدم وسائل الاتصال، فوصول المعلومات إلى الجمهور يمر بعدة مراحل وخطوات، كما تتميز الكلمة المسموعة بالأثر القومي في الإيحاء، كما أنها

---

[1] هشام بوبكر، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

[2] كريمة مقاوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 3.

[3] ابن منظور، **مرجع سبق ذكره**، ص 240.

[4] لامية بن يديري، "**ظواهر الاحتكاك اللغوي في وسائل الإعلام السمعية– إذاعة الصومام نموذجا**"، مذكرة ماستر، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة والآداب، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017، ص 44.

تمتاز بالسرعة والإثارة والتخيل وقربها لمتناول أيدي جميع الفئات والطبقات الاجتماعية داخل المجتمع.[1]

فالإذاعة بهذا المعنى يمكن أن يصغي إليها ويفهم عليها كل الطبقات فهي لا تتطلب مستوى دراسي معين لكي يتمكن الفرد من استيعاب البرامج التي تبثها.

ثالثا: وسائل الاعلام السمعية البصرية.

حسب الدكتور محمد الصيرفي فان وسائل الإعلام البصرية تعتمد بدرجة كبيرة على الإثارة اللونية والفنية، وتدخل في وسائل الإعلام من حيث كونها تعبيرا مبالغا فيه أحيانا على سبيل الجذب والترغيب في موضوع الوسيلة البصرية[2].

كما يزداد تأثيرها على المشاهد من خلال الألوان والأضواء التي يتم رؤيتها وتسرع من استجابة الفرد، والوسائل السمعية البصرية تعمل على نقل أكبر عدد من الرسائل وتنقل داخل وخارج الوطن.

التلفزيون:

هو نوع من أنواع وسائل الإعلام يعتمد في نقل المعلومات بالصوت والصورة، وبظهور هذه الوسيلة زاد جمهور المتلقين إتساعا، كما أن التليفزيون أحدث قفزة نوعية في حقل الإعلام بشكل عام.

لغويا: مكون من كلمتين:

télé : معناه عن بعد.

Vision : معناه الرؤية.

والمعنى الكامل هو الرؤية عن بعد.

[1] وجدي حلمي عبد الطاهر. "**دور وسائل الإعلام الحديثة في التوعية مواجهة الأزمات الأمنية**". محاضرة بقسم الإعلام، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، 2013، ص19.

[2] محمد الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 163.

اصطلاحا:

هو طريقة إرسال واستقبال الصورة من مكان لآخر بواسطة الموجات الكهرو مغناطسية والأقمار الصناعية[1].

كما يعتبر التلفاز من أهم وسائل الإعلام وذلك لدرجة تأثيره الكبيرة في الجماهير وذلك لدرجة لا يمكن الاستغناء عنه، إذ نجد أن لديه أكبر عدد من المتابعين وذلك لقدرته على نشر مختلف الأخبار ومساهمته الكبيرة في التأثير على الرأي العام، وقوته تكمن في دمجه بين الصوت والصورة، كذلك كونه متنوع من حيث البرامج ويركز دائما على الإخبار المحلية مما يجعل المشاهد على دراية بكل أحداث الساعة بالإضافة إلى أن البث بالصوت والصورة يعتبر دليل قاطع على صحة الأخبار المنقولة.

كما يعتبر أيضا من أهم وسائل الإعلام في العصر الحديث فهو وسيلة إعلامية تتسم بخصائص وسمات تختلف عن وسائل الإعلام الأخرى في تثقيف الناس[2]. بالإضافة إلى اعتماده على إيصال رسالة إلى المشاهد من خلال الصوت والصورة في آن واحد، فالصورة يتم مشاهدتها بالغين، والصوت عن طريق الأذن وهذا ما يجعل الإقبال إليه أكثر من الوسائل الأخرى، لكونه أقرب إلى الواقع وللأخبار وبدرجة مصداقية أكثر.

من خلال تنبيه التلفاز لحاستي السمع والبصر فهو بذلك وسيلة قوية جدا تأخذ المتلقي أخذا تاما حيث تدمجه إدماجا شديدا في المادة الإعلامية المقدمة[3].

وسائل الإعلام الالكترونية:

الويب:

يعتبر وسيلة من وسائل الإعلام الجديدة والمستحدثة في كافة الجوانب، وأطلقت فكرة الويب web كمصطلح ومجموعة مفاهيم عامة في أكتوبر 2004، وذلك خلال مؤتمر الوايب

[1] تيي حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.
[2] لامية بن يديري، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.
[3] محمد الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 165.

ولا يوجد تعريف واحد لهذا المصطلح، ولقد عبر عنه "ديل دوتري" مع "تيم اوريلي" بأنه: **(نسخة جديدة من الويب يتم فيها تحويل شبكة الانترنت إلى منصة عمل بدلا من كونها موئل للمواقع فقط، أي أن تعمل التطبيقات من خلال المواقع بدلاً من أن يعمل عليها المستخدم من خلال جهازه الشخصي)**[1].

عموما مواقع الويب هي مجموعة صفحات إلكترونية مرتبطة ببعضها البعض، ومخزنة على نفس الخادم، ويمكن زيارة مواقع الويب عبر الانترنت وذلك من خلال برنامج حاسوبي يدعى متصفح الويب، ويمكن عرض المواقع بواسطة الهواتف النقالة عبر تقنية الواب wap مواقع الويب الموجودة بما يسمى بمزودات الويب.

المبحث الثاني : مفهوم السياسة العامة.

سوف يعالج هذا المبحث مفهوم السياسة العامة من خلال التطرق إلى تعريفاتها المختلفة، وكذلك خصائصها، وأنواعها المتعددة.

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة.

يشكل مفهوم السياسة العامة سواءا في حقل العلوم الاجتماعية أو حقل العلوم السياسية مشكلة كبيرة تواجه الباحثين في ودراستها، كما يعتبر أحد الاتجاهات الحديثة لأنه حقل حديث النشأة من الناحية العلمية والتجريبية، ولقد سعى العديد من المفكرين ولباحثين السياسيين إلى تحديد مفهومها، ونظرا لاختلاف وجهات النظر فيها مما أدى إلى تعدد التعاريف الخاصة بها وذلك حسب نظرة كل باحث ومفكر[2].

قام العديد من العلماء والباحثين في مجال السياسة العامة بربط مفهوم السياسة العامة public policy بقضايا الشؤون المجتمعية العامة ومجالاتها، التي تتمثل بالحاجات والمطالب والقضايا، على الرغم من وجود تفاوت في وجهات النظر حول تعريف المجال

[1] عباس مصطفى الصادق. **وسائل التواصل الاجتماعي صناعة الخبر بين الإعلام التقليدي والجديد تطبيق وسائل التواصل الاجتماعي**. محاضرة. أبو ظبي، (د ت)، ص4.

[2] صالح بلحاج، **تحليل السياسات العامة**، ج 1. دار النشر بن مرابط، 2015، ص 07.

العام public realm، الذي رأى فيه الفيلسوف الأمريكي "جان ديوي" بأن الأنشطة تصبح عامة، حين تتولد عنها نتائج يتعدى تأثيرها نطاق الأفراد والجماعات المرتبطين فيها بصورة مباشرة [1].

إن السياسة العامة مثلها مثل باقي المصطلحات السياسية والاجتماعية، ولقد وضعت لها تعاريف كثيرة للغاية، منها على سبيل المثال "جون كلود تونغ" الذي أحصى أزيد من أربعين تعريفا للسياسة العامة، وتعدد تعاريفها يؤكد على مدى صعوبة الوصول إلى تعريف الظاهرة السياسية الاجتماعية تعريفا مرضيا للباحثين.

ينظر إلى السياسة العامة على أنها التخصيص السلطوي للقيم على صعيد المجتمع، باعتبار أن أي سياسة تنطوي على عملية تخصيص المواد المادية والمعنوية في المجتمع، استنادا إلى معايير وتفصيلات معينة. كما تعتبر السياسة العامة على أنها منهج عمل يسلكه فاعل أو أكثر في التعامل مع مشكلة ما [2].

يعرفها "جيمس أندرسون" في كتابه صنع السياسات العامة على أنها: **(برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع)**[3]. أي أنها تسعى لتحقيق الأهداف المسطرة وذلك بتكاتف وتضافر الجهود بصورة جماعية لمواجهة أي عائق.

كما تعتبر السياسة العامة عملية تنفيذ وتعاون بين أجهزة الدولة الرسمية وغير الرسمية، والجهاز التنفيذي يلعب دورا هاما في المراحل المختلفة لصنع السياسة العامة ووهي تعكس المصلحة العامة.[4]

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة كمنظور كلي في البنية والتحليل**. عمان: دار المسيرة، 2011، ص34.

[2] عبد النور ناجي، **مقدمة في دراسة السياسة العامة**. عنابة: دار العلوم، 2014، ص ص 16،15.

[3] جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، (تر: عامر الكبيسي). الدوحة: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1998، ص 15.

[4] أمين المشاقبة، **السياسة العامة اطار نظري تحليلي**. عمان، (د ط)، (د ت). ص2.

ولقد تم تعريف السياسة العامة من جانبين مهمين:

أولا: في إطار التشريع.

يرى أصحاب هذا الاتجاه بأن السياسة العامة هي قرار دائم يتميز بثبوت السلوك الذي يترتب عليه، كما أنها تمثل وجهات نظر أولئك الذين اتخذوا القرار والذين يلتزمون به[1].

ثانيا: من الناحية التنفيذية والتطبيقية.

فهي عبارة عن خطط أو برنامج أو أهداف عامة أو كل هذه معا، يظهر من خلالها اتجاه الحكومة لفترة زمنية مستقبلية، بحيث يكون مبرر فيها وهي تعبر أيضا عن التوجه السلطوي أو القهري لموارد الدولة[2]

لا يختلف مفهوم السياسة العامة عن الكثير من المفاهيم من حيث عدم وجود تعريف واحد لها، سيتم تقديم عدة تعاريف حسب منطلقاتها التي تمثل توجهات أصحابها.

- **السياسة العامة من منظور القوة:** حسب أصحاب هذا المنظور تمثل القوة تلك القدرة التي يحظى بها شخص ما، للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات ومجريات الأمور، بشكل يميزه عن غيره نتيجة امتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة المعروفة مثل: الإكراه، المال، المنصب الخبرة، الشخصية[3].

وقد عرفها هارولد لا سويل بأنها: " من يحوز على ماذا، ومتى ؟ وكيف ؟ " [4]. من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة [5].

---

[1] عبد النور ناجي، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 18.

[3] فهمي الخليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

[4] Lasswel **apre view of policy sciences** .new york .american elevier.1971 p 53

[5] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 34

كما حاول فريق من علماء السياسة التوصل إلى تعاريف واضحة وشاملة لمعنى القوة من زاوية التحكم والإحتكار لوسائلها فعرفها "أوستن ريني" بأنها: "علاقة التبعية والطاعة من جانب والسلطة والسيطرة من جانب أخر أما مارشال" فوصفها بأنها أماكن التواصل إلى الغايات المطلوبة ".

ومن باب التأثير على الآخرين عرف ماكس فيبر القوة بأنها : (**احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال**)[1].

وقد عرف "دافيد ايستون" السياسة العامة بأنها التخصيص السلطوي للقيم على مستوى المجتمع ككل" يتميز هذا التعريف بتوضيح السياسات العامة وهو مستوى المجتمع ككل بالإضافة إلى البعد الحكومي في توزيع الموارد.[2]

- **السياسة العامة من منظور التحليل النظم "System Analysis":** لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشكل عام باعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية، وعلى هذا الأساس يولي أصحاب هذا الاتجاه أمثال دافيد ايستون اهتماما بالسياسة العامة فهو يعرفها : (**توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية أمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات، التغذية العكسية**)[3].

فهذا التعريف يعطينا صورة عن بيئة السياسة العامة أي علاقتها بالنظام السياسي وكل ما قد يحدث من تفاعلات وعلاقات وصراعات ومساومات كما ينظر للسياسة كنسق يتفاعل مع باقي الأنساق الأخرى أخذا وعطاء .

---

[1] احمد طياب، "**دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 5.

[2] عبد النور ناجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص 22.

ويعرفها "مكلينان" بأنها:" النشاطات والتوجيهات، الناجمة عن العمليات الحكومية، استجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي " [1].

ويرى "غابريال ألموند" أن السياسة العامة تمثل "محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب+ دعم + المخرجات (قرارات وسياسات للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية، والرمزية والاستجابة الدولية من خلال القرارات المتخذة ")[2].

- **السياسة العامة من منظور الحكومة : "Government":** هذا المنظور يصف الحكومة أنها السلطة التي تمارس السيادة في الدولة عن طريق الأجهزة والمؤسسات وذلك من خلال وضع القوانين والقواعد من اجل حفظ النظام وتنظيم الأمور وتسير شؤونها داخليا وخارجيا في سبيل الإلمام بمعطيات النشاط الحكومي.

عرفها "توماس داي" من خلال تعريفات متعددة منها:

- اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين.
- توضيح لماهية أفكار الحكومة.
- عملية تضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم، وتوزيع المنافع واستحصال الضرائب، وغير ذلك.[3]

أما فيليب كوبر وآخرون فيعرفون السياسة العامة بأنها إجابة أو رد لمواجهة مشكلة معينة، إذ يؤكد أن السياسات العامة هي إجابة من ضمن إجابات، أو حل ضمن حلول، وليس الحل الأمثل.[4]

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص36.

[2] عبد النور ناجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[4] عبد النور ناجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

أما "جيمس أندرسون فيعرفها بأنها: برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع "[1].

المطلب الثاني : خصائص السياسة العامة

بعد التعرض للتعاريف المتعلقة بالسياسة العامة يمكن التطرق لأهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من السياسات التي يمكن وصفها والتعرف عليها وهي كالآتي:

1- السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية:

فهي تعبر عن مسائل تحدث في الواقع، أي أنها واقعية ليست خيالية، وهي تشكل مطالب واقعية ويجب أن تحول إلى نتائج ملموسة، يمكن تطبيقها على أرض الواقع، ولا يجب أن تكون غامضة وغير قابلة للتطبيق، كأن تطلق الحكومة وعود بتغير وتحسين الوضع وأن يكون هناك ما يوحي إلى وجود تغير، هنا يصبح الأمر غير واقعي .[2]

2- السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية:

أي أن المشكلات التي تحدث في المجتمع، لا تصبح سياسات عامة ما لم تصدر من الحكومة، أي أن السياسة العامة هي كل البرامج والأعمال الصادرة من الحكومة، وليست القرارات المنفصلة والمتقطعة.[3]

3- السياسة العامة ذات سلطة شرعية:

إن السياسة العامة تركز على القانون، وعلى قوة الإلزام الحكومي والقانوني، وبخلاف ذلك، يتعرض المواطن لتحمل نتائج عدم التزامه بها ، كإيقاع الغرامات عليه أو توجيه عقوبة

[1] ابتسام قرقاح، " **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009** "، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق والعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية جامعة باتنة، 2010، ص 20.

[2] حسيبة غاروا، " **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة دراسة حالة الجزائر 1997-2009** "، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012، ص 57.

[3] حسن ابشر الطيب، **الدولة العصرية دولة مؤسسات**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2000، ص 49.

السجن إليه جراء ذلك على اعتبار أن السياسة العامة تحكم المجتمع بأكمله، وعليه أن يعمل في إطارها[1].

4- السياسة العامة نشاط هادف مقصود:

هي بمثابة بلورة الإرادة المجتمعية حيال حاجة أو مشكلة مجتمعية معينة ولا جدال في أن بلورة الإرادة المجتمعية تستوجب بالضرورة الاتفاق على أهداف مطلوبة ومقصودة لتحقيق منفعة محددة[2].

فهي سلوك هادف تقوم به المؤسسات الحكومية، فمثلا ينبغي أن تتضمن فيما ما تقرره حول زيادة الخدمات الصحية للمناطق النائية والريفية، العمل الفعلي على إقامة المراكز الصحية، وتوفير اللقحات الدورية بأوقاتها، فضلا عن توسيع خدمات الإسعاف الصحية المستمرة ، وبما يكفل التنفيذ الفعلي لمتطلب السياسة العامة المتخذة[3] .

5- السياسة العامة شاملة وتمتد لعموم المجتمع المقصود بها :

بمعنى أنها ذات طابع مجتمعي شمولي السياسة العامة تشمل البرامج والأفعال التي تقوم بها مؤسسات الحكومة، وتصدر بشأنها قانونا أو قرار يحدد أهدافها بشأن سياسة ما، وبذلك فهي تعبر عن توجهات الحكومة **الأيديولوجية** والعلمية [4].

6- السياسة العامة توازن بين الفئات والجماعات المصلحية :

السياسة العامة هي توازن بين الفئات والجماعات المصلحية، لأنها خلاصة التفاعلات المختلفة داخل البيئة من أحزاب وجماعات مصالح ونقابات، مما يجعلها محلا للصراع المساومة

[1] فهمي خليفة الفهداوي **مرجع سبق ذكره**، ص 50.
[2] حسن ابشر الطيب **مرجع سبق ذكره**، ص 36.
[3] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 50،51.
[4] ابتسام قرقاح، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

والتفاوض بغية تحقيق أكبر المكاسب والمنافع لصالح فئة دون أخرى[1]، ضمن هذا الخيار المتبادل في المحافظة على المصالح المجتمعية، ذات العلاقة ببرنامج السياسة العامة[2].

7- السياسة العامة قد تكون معلنة أو غير مؤطرة بقانون أو نظام:

هذا ما رآه "تومس داي" حينما قال" بأن السياسة العامة هي كل ما تقوم به ولا تقوم به الحكومة"[3].

8- السياسة العامة تعكس ما يسمى بالجدوى السياسية:

تشكل الجدوى السياسية مؤشرا هاما من خلال المؤشرات نجاح السياسة العامة حسب ما يرى **ماثيو كان**، وذلك من خلال التركيز على معطيات المؤشر التقويمي لجدوى السياسة العامة من حيث تنفيذها ونتائجها وبالتركيز على معطيات المؤشر التقويمي لجدوى السياسة العامة، الذي يقوم على الإجابة عن التساؤل: إلى أي مدى تسفر – أو سوف تسفر – هذه السياسة العامة عن تحقيق النتائج والأهداف المرجوة منها[4].

9- السياسة العامة تمتاز بالاستمرارية والتجدد:

الاستمرارية بالقدر الذي يمكن من خلاله تحقيق وتأصيل التغيير المطلوب، والتجدد بمعنى التكيف واستيعاب المتغيرات الظرفية، والقدرة على الإفادة من التغذية العكسية لإجراء التغييرات الضرورية التي لا تغير من جوهر الأهداف وإنما تزيد من كفاءة وفعالية التنفيذ[5].

---

[1] ناصر جابر، "**السياسة العامة والحكم الراشد في الجزائر**"، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 17.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

[3] سعيد زغبة، " **تأثير الإعلام الجديد في صنع السياسة العامة في الجزائر من 2008 الى 2017** "، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 37.

[4] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

[5] عبد النور ناجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

المطلب الثالث: أنواع السياسة العامة

التركيز على النقاط الأساسية لتصنيف أنواع السياسات ضمن الأفعال التي تقوم بها الحكومة وبالتالي الوقوف عند نتائجها وأثارها، من حيث كونها تترجم العلاقة العملية والتطبيقية، بين المعنيين بالسياسة العامة المعمول بها، سواءا عند صانعها أو المتلقين لها من أبناء المجتمع. وتتمثل في خمسة أنواع[1]:

1- السياسات العامة الإستخراجية:

كل النظم السياسية تعمل على استخراج الموارد من بيئتها في عدة صور مثل الخدمة الوطنية للجيش والخدمات العامة الإلزامية الأخرى، كالثروات الطبيعية للبلاد مثل البترول الغاز، والاستفادة منها، وتعتبر الضرائب من أهم أنواع الاستخراج المنتشرة في دول العالم المعاصر، فهي تعني استخراج النقود والسلع من الأفراد لأغراض حكومية دون أن يتلقوا منفعة فورية من الحكومة سواء مباشرة أو غير مباشرة [2].

وتنقسم هذه الضرائب إلى قسمين هما:

- **الضرائب المباشرة** : تتمثل بالضرائب على دخل الفرد، التركات والعقار والمخالفات المرورية.
- **الضرائب غير المباشرة:** وتتمثل بالضرائب على السلع والخدمات كرسوم الجمركية والصادرات والواردات وضرائب على المبيعات والمشتريات.

2- السياسات العامة التوزيعية:

وهي تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها ، الأموال والسلع والخدمات وتوزيعها على أفراد المجتمع للاستفادة منها مثل توزيع القروض لإقامة مشاريع صغيرة ومنح الامتيازات التي تقدم لطلبة الجامعيين بالإضافة إلى العناية الموجهة للصحة والتعليم والدفاع ويقاس الأداء التوزيعي عن طريق مقارنة كمية توزيع مع النافع التي استفاد منها المجتمع[3].

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

[2] محمد قاسم القيروتي، **رسم وتنفيذ السياسات العامة**. الكويت، 2006، ص 33.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 79،80.

3- السياسات العامة لإعادة التوزيع :

مثل هذه السياسة تعمل إلى إحداث تغييرات تؤدي إلى حسن تقسيم الثروة بين الجماعات المختلفة، ولكن ذلك لا يعني أنها ستوزع على مستوى المجموعة، وإنما يحصل عليها شخص واحد ومستفيد واحد.[1]

4- السياسات العامة التنظيمية:

وتعمل هذه السياسة على ضبط ورقابة الأنشطة والسلوكيات من خلال تطبيق القانون واللجوء إلى العقوبة في حالة حصول تجاوزات وذلك لتحقيق المصلحة العامة، وازدادت الحاجة إلى مثل هذه السياسات نظرا للتطورات والتعقيدات التي طرأت على حياة الفرد بالإضافة إلى زيادة أنشطة الحكومة مثل الاهتمام بقضايا المرور، المواصلات والبيئة.

ولأجل تطبيق الحكومة لسياستها العامة، ضمن هذا الإطار فإنها توظف الأدوات القانونية الجبرية الملزمة، إلى جانب توجيه السلوكيات بالنصح والإرشاد، وتقديم الإغراءات المادية للاستجابة والالتزام[2].

5- السياسات العامة الرمزية:

وهي السياسات التي تهدف من وراءها النظم السياسية إلى تعبئة الجماهي، ورفع حماستهم الوطنية من خلال حديث القادة السياسيين عن تاريخ الأمة وعن القيم والإيديولوجيات المتمثلة في المساواة والديمقراطية والوعد بالإنجازات ومكافآت مستقبلية، وهدف هذه الشعارات إلى تحسين نوايا المواطنين في قادتهم والإيمان ببرامجهم السياسية، مما يجعلهم يدفعون الضرائب بطواعية وإطاعة القوانين مما يقلل من معارضة النظام، أي قبول شرعية الحكومة وسياساتها العامة[3].

[1] عبد النور ناجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 80،81.

[3] ابتسام قرقاح، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يتضح أن كلا من مفهوم الإعلام والسياسة العامة قد مر بمراحل تطور جعلت من كلا المصطلحين يأخذان مدلولات متعددة تعكس الثراء المعرفي لهما، كما أنه من خلال التطرق للمفهوم بالتعريف، الخصائص والأنواع تتجلى أكثر أبعاد تأثير الإعلام بوسائله المختلفة على صنع السياسة العامة بشكل عام، والسياسة العامة بالجزائر بشكل خاص.

الفصل الثاني

تأثير وسائل الإعلام على السياسة العامة بالجزائر وأهم نماذج التأثير

المبحث الأول: واقع وتأثير الإعلام على رسم السياسة العامة في الجزائر

المطلب الأول: واقع الإعلام في الجزائر

المطلب الثاني: تأثير الإعلام على رسم السياسة العامة في الجزائر

المبحث الثاني: أهم القضايا التي ساهم الإعلام في إعادة رسم سياستها العامة

المطلب الأول: المعالجة الإعلامية لقضية استغلال الغاز الصخري بعين صالح من 01 جانفي إلى 29 مارس 2015.

المطلب الثاني: المعالجة الإعلامية لقضية شهادة البكالوريا 2017

المطلب الثالث: المعالجة الإعلامية لقضية الحراك الشعبي

الفصل الثاني: تأثير وسائل الإعلام على السياسة العامة بالجزائر وأهم نماذج التأثير

سوف يناقش هذا الفصل بالشرح والتحليل واقع وتأثير وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية والسمعية البصرية على صنع السياسة العامة بالجزائر، على اعتبار أن هذه الوسائل مجملة لها جمهورها الذي تؤثر من خلاله، وبالتالي فهي تشكل السلطة الرابعة التي يمكن أن تؤثر في مدخلات ومخرجات أي نظام سياسي بموجب تحليل ديفيد ايستون، والمخرجات بطبيعة الحال ما هي إلا قرارات وسياسات عامة تنفذ فيما بعد على مجمل أفراد المجتمع.

وعليه سوف يناقش الفصل الثاني هذه الأفكار من خلال ما يلي:

المبحث الأول: واقع وتأثير الإعلام على رسم السياسة العامة في الجزائر

المبحث الثاني: أهم القضايا التي ساهم الإعلام في إعادة رسم سياستها العامة

المبحث الأول: واقع وتأثير الإعلام على رسم السياسة العامة في الجزائر

سوف يتناول هذا المبحث واقع الاعلام في الجزائر من عدة زوايا وكذلك تأثيره في رسم سياسة العامة في الجزائر.

المطلب الأول: واقع الإعلام في الجزائر

يعرف العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة انتشار كبير لوسائل الإعلام كان الإعلام خلال حكم الحزب الواحد مجرد قناة ناقلة لخطاب السلطة السياسية، ويعود ذلك لاحتكار السلطة الحاكمة لقطاع الإعلام وفرضها الرقابة على الأخبار مما أدى إلى غياب ثقة الجمهور في المؤسسات الإعلامية بالجزائر[1]، إذ كان على وسائل الإعلام القيام بنقل انشغالات وآراء ومواقف أفراد المجتمع إلى الجهة المعنية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنقل القرارات والإجراءات المتخذة من قبل السلطة إلى المواطنين، لكن في الواقع نجد عكس ذلك إذ كانت السلطة في هذه الفترة تصدر مخرجات غير صادرة عن المطالب المقدمة من أفراد المجتمع وإنما نابعة من مطالب جماعات في الأجهزة السياسية والتي كانت تشكل النظام السياسي، والتي أدخلت الإعلام في الحركة النازلة وجردتها من مهمة الرقابة والنقد وغير قادرة على الضغط، بل أصبحت تخدم وسائل السلطة السياسية في حين تم تهميش المجتمع وعدم السماح له بالتعبير عن رأيه.

في هذه الفترة عانت وسائل الإعلام من غياب الديمقراطية سواء في نقل الخبر أو نشره، وبالتالي غياب الصحفي في صناعة القرار السياسي، وبفضل أحداث أكتوبر 1988 تغيرت الأوضاع في مختلف المجالات في الجزائر وهذا ما أدى إلى حدوث تغيرات جديدة وتطورت الساحة الإعلامية منذ ذلك باتجاه إنشاء فضاء إعلامي وطني مستقل برعاية الدولة، الإدارة والحزب. ثم بدأ فتح الفضاء الإعلامي للتعددية من خلال الظهور المكثف للأحزاب وزيادة في عدد الصحف منذ دستور 1989.

[1] حياة قزداري، **الصحافة و السياسة الثقافة السياسية و الممارسة الاعلامية في الجزائر**. الجزائر: طاكسيج كوم للنشر والتوزيع (د ط)، 2008، ص 84.

1- حرية الصحافة في الجزائر:

أصدرت منظمة مراسلون بلا حدود يوم الخميس 18 أفريل تقريرا سنويا لعام 2019 حول مؤشر حرية الصحافة، حيث احتلت الجزائر المرتبة 141 من مجموع 180 دولة، والملاحظ أن الجزائر قد تراجعت بخمسة مراكز مقارنة بالعام الماضي، إذ كانت تحتل المرتبة 136 عام 2018 والمرتبة 134 عام 2017، وأوضح ذات التقرير أن الجزائر شهدت عام 2018 موجة من الاعتقالات غير مسبوقة استهدفت الصحفيين بسبب مقالات تعتبرها السلطة تشهيرية، هذه الاعتقالات هي التي جعلتها تتراجع في الترتيب وبالتالي تتفوق عليها العديد من الدول من بينها موريتانيا الشقيقة[1].

ولقد تم الاعتماد في التصنيف على 7 معايير:

1- تعددية الإعلام وتنوعه ومدى تمثيله للمجتمع.

2- استقلالية الإعلام.

3- بيئة العمل الإعلامي والرقابة الذاتية.

4- الإطار القانوني للأنشطة الإعلامية والمعلوماتية.

5- قياس الشفافية في المؤسسات والإجراءات التي تؤثر على إنتاج الأخبار والمعلومات.

6- جودة البنية التحتية التي تدعم إنتاج الأخبار والمعلومات.

7- الانتهاكات والعنف ضد الصحافيين.

وبالنسبة لدفتر الشروط الخاص بالإعلام الجزائري حسب أحكام قانون 04-14:

- الالتزام بالحياد والموضوعية والامتناع عن الخدمة الأغراض الشخصية سواءا كانت سياسية أو اقتصادية، مالية، دينية، إيديولوجية.
- الامتناع عن توظيف الدين لأغراض حزبية ولأغراض منافية لقيم التسامح.
- عدم المساس بالحياة الخاصة وشرف وسمعة الأشخاص.

[1] محمد شرقي، **حرية الصحافة ما سبب تفوق موريتانيا على الجزائر**، 19 /04/ 2019، بتاريخ 2019/05/10 موقع: https://www.z-dz.com

- احترام سرية التحقيق القضائي، الالتزام بالمرجعية الوطنية والدينية.
- احترام متطلبات الوحدة الوطنية والأمن والدفاع الوطنيين والمصالح الاقتصادية والدبلوماسية للبلاد[1].

2- واقع الإعلام في الجزائر من حيث التطور الكمي:

شهد الإعلام الجزائري خلال السنوات الست الماضية تطورًا نوعيًّا وكميًّا تمثّل في دخول القطاع الخاص كلاعب أساسي على الساحة الإعلامية من خلال امتلاك عدد من القنوات الفضائية الخاصة، حيث توجهت الحكومة الجزائرية إلى إقرار قانون يسمح بدخول القطاع الخاص لمجال الإعلام المرئي عقب التطور الذي شاهدته وسائل الإعلام في العديد من دول المنطقة. فخلال ست سنوات تزايدت أعداد القنوات التلفزيونية الجزائرية من خمس قنوات حكومية، لتبلغ 55 قناة، منها 50 قناة فضائية خاصة، تتنوع تخصصاتها ما بين الإخبارية مثل قنوات "النهار" و"الشروق" و"الخبر"، والموجهة للنساء مثل قناتي "النهار لك" "سميرة تي في، كما لم يُغفل هذا التطور الكمي وجود قناة أمازيغية للتعبير عن هذه الفئة من المجتمع الجزائري من خلال قناة "بيربير تيفي"، فضلا عن قنوات ناطقة بالفرنسية مثل قناة "بور تي في". وعلى الرغم من الانفتاح غير المسبوق الذي شهده الإعلام الجزائري المرئي على القطاع الخاص، بما يملكه من قدرة مالية، وملكات في الابتكار والتطوير، فإن هناك واقعًا مغايرًا لهذا الحديث النظري عن قدرة القطاع الخاص على تطوير المشهد الإعلامي المرئي في الجزائر كليًّا، نظرًا لوجود العديد من المشاكل الهيكلية التي تعيق هذا التطوير والمتمثلة فيما يلي:

- مشكلات تمويلية أزمات مالية ونقص الإعلانات.
- من حيث الإطار القانوني نجد غياب الهياكل التنظيمية والقانونية[2].

---

[1] محمد شرقي، **اين تقع الجزائر في ابرز المؤشرات العالمية**، 2019/03/17، بتاريخ 2019/04/15 موقع: https://www.z-dz.com

[2] محمد شرقي، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: تحديات الإعلام المرئي الخاص في الجزائر**، 2017/06/26، بتاريخ 2019/04/20 موقع: https: //www.futureuae.com/ar/mainpage/ltem/

3- الصحافة المكتوبة:

عرفت تطورا سريعا خلال التسعينيات وحققت مكاسب كبيرة في ما يتعلق بحرية التعبير وتنوع الأشكال التعبيرية. لكن المهنة تعرف تطورا سلبيا بغياب التنظيمات المهنية وفوضى التوزيع ومصاعب الطبع وغياب قانون للإشهار وعدم شفافية توزيع الإشهار العمومي، وعموما مازالت الصحف تواكب النشاط السياسي: إطلاق دفعات من الصحف مع كل موعد انتخابي جديد ثم ترجها لمصيرها بعد نهاية الموسم. هكذا أرغمت الصحف على البحث عن علاقة زبائنية للحصول على الموارد الإشهارية من المعلن العمومي أو الخاص[1]، ولم يعد القارئ هدف للناشر، البحث عن المعلن يسبق البحث عن جمهور القراء. صفحتان إشهاريتان تسمحان للناشر بالاستمرار دون قراء أصلا. الموزع يفضل بيع المرتجعات بالكيلوغرام بدلا من الاستثمار في تحسين شبكة التوزيع.

4- المجال السمعي البصري:

تعاني أغلب القنوات الجزائرية الخاصة من نقص في التمويل والسيولة المطلوبة لسير العمل، واستمراره في ظل ضغوط تفرضها طبيعة العمل الإعلامي خلال هذه الفترة التي تعاني فيها دول عدة من أوضاع اقتصادية صعبة من ناحية، وعمل العديد من القنوات الخاصة بدون ترخيص[2]، فقد عرف تشوها آخر من خلال إطلاق دفعات من القنوات والمحطات التجارية في شكل مكاتب قنوات أجنبية معتمدة في المواعيد السياسية المهمة دون تمكينها من الاستفادة من الامتيازات التي يخولها تنظيم الصناعة السمعية البصرية بشكل جدي، وبالتالي غياب البنيات التحتية للإنتاج الثقافي وغياب التنظيم المهني وانعدام الشفافية في مجال الإعلان. وفي هذا السياق، يشير المراقبون إلى أن جزءًا كبيرًا من الأزمات المالية التي تهدد القنوات الخاصة إنما يعود إلى تبعات غياب قانون الإشهار الذي يحدد علاقة

[1] عاشور فني، **واقع الإعلام في الجزائر**، الجزائر، ندوة 28، جوان 2017.

[2] محمد شرقي، **مرجع سبق ذكره**، موقع:

https://www.futureuae.com/ar/mainpage/ltem/

الشركات المعلنة بالقنوات الخاصة، فضلاً عن مخاوف المعلنين من اللجوء لقنوات لا تعمل تحت مظلة قانون جزائري، مما يكبدها خسائر هي في غنى عنها.

كما تعود أزمة نقص الإعلانات وندرتها في أحيان كثيرة إلى اتجاه الشركات الإعلانية بكثافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي والإعلان الإلكتروني، كبديل عن الاتجاه للإعلام المرئي التقليدي العام، والخاص الذي يعاني مشكلات قانونية عدة، وهذا الوضع دفع القنوات العاملة إلى العمل على التقرب من الجمهور بأدنى التكاليف: برامج سطحية وترفيه رخيص وتملق للمشاعر الدونية وأحيانا تجييش الجمهور عن طريق الإثارة بكل أشكالها الحسية والثقافية والسياسية تقربا للسياسي الباحث عن مستلك لخطابه السياسي الضحل.[1]

في الآونة الأخيرة ظهرت شبكات التواصل الاجتماعي باعتبارها منفذا حقيقيا للجمهور للتخلص من سيطرة وسائل الإعلام التقليدية ومحدودية خطابها وأحاديته وهكذا وجد المستعملون فضاء جديدا يمارسون فيه مواطنتهم بحرية كبيرة ويقدمون رؤاهم وأفكارهم بحماس ويقدمون وجهات نظرهم في الأحداث ويثيرون القضايا المسكوت عنها في وسائل الإعلام. وقد تحولت الميديا الجديدة إلى صانع حقيقي للرأي العام وموجه لوسائل الإعلام التقليدية ومؤثر في الواقع وصانع للأحداث أحيانا ، ولقد أضحت تنقض على المسؤولين الجزائريين دون استثناء، حتى تعتقد أن كل مشاكل ومآسي الجزائريين سببها الأوحد والوحيد هو هذا الإعلام الجديد[2]، يتزايد الاتجاه إلى رقمنة الإعلان في الجزائر خلال الفترة الماضية، الأمر الذي حرم القنوات الخاصة من مصدر تمويل أساسي، لا سيما في ظل وجود فجوة كبيرة بين نمط عمل هذه القنوات والطفرة التكنولوجية التي استفادت منها مثيلتها في دول الإقليم من خلال نشاط القنوات الفضائية التلفزيونية على شبكات التواصل الاجتماعي، ومواقعها الإلكترونية الخاصة بها، والتي استطاعت جذب حصة لا بأس بها من السوق الإعلانية، فالمشهد الإعلامي الجزائري المرئي الخاص على وجه التحديد إنما يفتقد

[1] عاشور فني، **مرجع سبق ذكره.**

[2] سعيد زغبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

إلى أكثر الحلول نجاعة وهو وجود إطار قانوني وتشريعي متماسك للإعلام الخاص، ويحدد طبيعة العلاقة بين القنوات والشركات الإعلانية، ويضمن حق المتلقي في محتوى إعلامي مهني ضمن خطوط عريضة اجتماعية لا يجوز تخطيها، لا سيما في ظل جنوح العديد من القنوات الجزائرية عن الأعراف الاجتماعية سعيًا وراء محاولات جذب المشاهد بمواد مثيرة للجدل والفضول خلال الفترة الماضية، وهو الأمر الذي أثار انتقادات مجتمعية عدة.

إن واقع الإعلام في الجزائر حسب عاشور فني: " **أنه لا توجد هناك صناعة إعلام والإعلام الجزائري ذو طبيعة أدبية أي يهتم بالإنشاء ،أما من الناحية التنظيمية فهو ملحق بالنشاط السياسي وتتحكم فيه مؤسسات محددة ، أما الإعلام الخاص منه فيجب أن يتلقى الترخيص من هذه المؤسسات للعمل** ". فالإعلام في الجزائر يخضع لشروط قوانين وتابع للجهات المسؤولة، وما زاد الأمر خطورة هو تحكم شبكات التكنولوجيا في الإعلام وذلك من خلال شراءها للمادة الإعلامية، وبفعل التكنولوجيا تغيرت وظيفة الإعلام من وظيفة نقل الواقع إلى محاولة التأثير وتوجيه المتلقي إلى وجهة معينة، وفي نفس السياق أشار أن الإعلام غير محترف ويخضع لأمزجة المسؤولين والمدراء[1]، إذ يعني أنه يفتقر للمعايير القديمة والصحيحة التي يبنى عليها الإعلام ويظهر ذلك من خلال التأثر بالتيارات الغربية، الشرقية والخليجية مما يؤدي إلى عدم التحكم في مهنة الإعلام وهو يعتبر أمر خطير على المشاهدين لأنه يؤثر بشكل كبير في بناء شخصياتهم، بمعنى التأثير على الصورة الإيديولوجية للجزائر ويكون ذلك من أجل إرضاء المسؤول وبالتالي غياب الاحترافية التي نجدها في الإعلام الأجنبي بالإضافة إلى وضع قوانين وإجراءات تصعب تملك الوسيلة الإعلامية ونجد أن الذين يعملون في وسائل الإعلام الحكومية يخضعون لسياسات رقابية صارمة لخدمة النظام السياسي ولا تتيح مجالا للنقد أو مساحة للمشاركة السياسية ذلك أن وسائل الإعلام يجب أن تكون لسان الدولة وخاضعة لسيطرتها [2].

[1] عاشور فني، **مرجع سابق ذكره.**

[2] مجد الهاشمي، **الإعلام الدبلوماسي والسياسي**، عمان: دار أسامة للنشر، ط1، 2008. ص48.

كما يرى البعض الوسائل السمعية اقل حرية من الوسائل المطبوعة لكن هذا لا يعني حرية ممارسة العمل الإعلامي لهذه الأخيرة إذ رغم حصولها على مساحة من الحرية لكن ليست بعيدة عن رقابة الدولة، إذ نجد العاملين في هذه الوحدة خاضعون لأنظمة وقوانين تضبط العمل وتفرض الرقابة وهذه القوانين تخدم النظام السياسي، ويظهر ذلك من خلال تعطيل المطبوعات بعد نشرها وتوزيعها، بدل أن تكون وسائل الإعلام هذه أدوات وقنوات لتعبير ومشاركة الجمهور في الحياة العامة فإنها تصبح صوتا رسميا معبرا عما تريده السلطة السياسية.[1]

رغم المميزات التي يتصف بها الإعلام إلا أنه لا يزال في صفوف المتأخرة بين دول العالم مقارنة بالإعلام الأجنبي ويعود ذلك إلى عدم وجود تنمية سياسية، اقتصادية، اجتماعية، علمية وواقع الإعلام في الجزائر أنه موجه إذ نجد أي فرد لديه مشكلة أو خلاف تجاه جهة معينة يلجا للأعلام لتصفية حساباته وتحقيق مصالحه الخاصة، فالإعلام الجزائري بحاجة إلى تسليط الضوء على معالجة القضايا الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية للبلاد وبرامج التوعية الخاصة بالشباب لتحقيق أهدافه والوصول إلى طموحاته وبالتالي فهو يفتقر إلى المشاريع الإعلامية الهادفة وليس المشاكل التي تزيد من همومه.

المطلب الثاني : تأثير الإعلام على رسم السياسة العامة في الجزائر

يتعدد صناع السياسات العمومية، ويختلف الفاعلون في هذا المجال حسب الجهاز الذي ينتمون إليه، لذلك فقد حدد كبار الباحثين صنفين من واضعي السياسات العمومية، الأول يضم القوى الرسمية كالمشرعين والتنفيذيين والمحاكم والأجهزة الإدارية، أما الصنف الثاني فيضم الفاعلين غير الرسميين، مثل الجماعات المصالح والأحزاب السياسية والإعلام والمواطنين، ويعتبر الإعلام فاعلا غير رسمي يساهم في رسم السياسات العمومية، أي أنه جهاز لا يمتلك مهاما قانونية تمنحه سلطة الحق في صنع القرار، وإنما يلعب دور المؤثر في عملية إيصال قضية عمومية إلى أجندة الحكومة، ويتحقق هذا التأثير من خلال الدور

[1] مجد الهاشمي، **مرجع سابق ذكره**. ص 48،49.

الذي يؤديه على مستوى رسم السياسات العمومية في مرحلة ما قبل القرار وأثناء صنعه وبعد خروج القرار لحيز التنفيذ.

الإعلام الحكومي أو الإعلام المملوك للدولة هو إعلام لاتصال الجماهيري والذي تسيطر عليه في النهاية أو تموله الدولة، وقد تكون هذه المنافذ الإخبارية الوسيلة الإعلامية الوحيدة أو قد تكون في المنافسة مع إعلام يسيطر عليه القطاع الخاص، كثيرًا ما يستخدم مصطلح الإعلام الحكومي على النقيض من الإعلام الخاص أو المستقل، الذي لا يخضع لسيطرة مباشرة من أي حزب سياسي .ويكون محتواه عادة أكثر توجيهًا، يملي على الجمهور ما يفكرون فيه، خاصة أنه ليس مضطرًا لتحقيق معدلات عالية أو إيرادات من الإعلانات وفي المناطق التي تسيطر عليها الدولة بشكل أكبر، ويجوز لها فرض رقابة على المحتوى الذي تراه غير قانوني أو غير أخلاقي أو في غير مصلحة الحكومة، وكذلك تنظيم أي برامج متصلة بالإعلام؛ ولذلك، يكون غير مستقل عن الحزب الحاكم .في هذا النوع من البيئة، قد يطلب من الصحفيين أن يكونوا أعضاءً في الحزب الحاكم أو متحالفين معه، في البلاد التي تتدخل فيها الحكومة بشكل كبير في الإعلام، فان الصحافة الحكومية تعمل على: تعزيز النظام لصالح الدولة ، تشويه سمعة المعارضة للحكومة من خلال شن حملات التشويه، توفير تغطية منحرفة عن آراء المعارضة، أو تكون بمثابة المتحدث المدافع عن إيديولوجيا النظام. إضافة إلى ذلك، قد ينشر الإعلام المملوك للدولة التشريعات فقط بعد أن أصبحت قانونًا بالفعل لإخماد أي نقاش ويستمد شرعية وجوده من خلال التأكيد على "الوحدة الوطنية" ضد "المعتدين" المحليين أو الأجانب .في السياقات الأكثر انفتاحًا وتنافسية، قد تسيطر الدولة أو تمول منفذها الإعلامي ويكون في المنافسة مع الإعلام الذي تسيطر عليه المعارضة أو الإعلام المستقل. وعادة ما تقل السيطرة الحكومية على الإعلام الحكومي في المجتمعات الأكثر انفتاحًا، ويمكنه تقديم تغطية أكثر موضوعية عن الإعلام الذي تسيطر عليه الدولة

عادة ما تتمتع منافذ الإعلام الحكومي بتمويل ودعم متزايد مقارنة بنظائرها في الإعلام الخاص ولكن يمكن أن يؤدي هذا لعدم كفاءة الإعلام الحكومي[1].

1- تأثير وسائل الإعلام في أجندة السياسات العمومية:

تختلف وسائل الإعلام حسب الجهة التي تمتلكها وهنا يمكن الحديث عن وسائل إعلام عمومية، وسائل إعلام خاصة كالإعلام الحزبي مثلا، والإعلام المجتمعي كوسائل التواصل الاجتماعي على الانترنت ، وحسب طبيعة الوسيلة؛ مرئية أو مسموعة او مقروءة او إلكترونية. ويوجد تصنيف آخر لوسائل الإعلام حسب مجال الاشتغال؛ ويمكن الحديث في هذا الصدد عن الصحف والقنوات والإذاعات المتخصصة في مجال معين (الاقتصاد، السياسة، الرياضة، التعليم ...) واخرى عامة من قبيل الصحف اليومية والقنوات والفضائيات ومواقع الصحافة الالكترونية .

يؤدي الإعلام أدوار عديدة داخل المجتمع، منها ما هو اجتماعي كالتعليم والتثقيف والتوعية، بالإضافة إلى دوره السياسي بحيث يدفع من خلال أنشطته المتنوعة من خلال القيام بتغطيات إخبارية، حوارات، تحقيقات، روبورطاجات صانع القرار نحو إصدار سياسات عامة في مجال معين ، ومن هنا يتضح أن للإعلام دورا بارزا في التأثير على أجندة صانع القرار، باعتباره قد أجبر في مناسبات مختلفة الدول والحكومات على الاهتمام بقضايا ومشكلات ظلت إلى وقت قريب بعيدة عن دائرة اهتمامها، كقضايا حقوق الإنسان ومشاكل الأقليات والمرأة والكوارث الطبيعية ... كما عمل على جعل العالم يهتم بالبيئة الداخلية للدول وهو عامل يؤثر بشكل أو بأخر على السياسات الداخلية وعلى صانعي السياسة. ومن خلال بعض الدراسات التي أجراها مجموعة من الباحثين، المتعلقة بدور وسائل الاتصال في وضع أولويات واهتمامات صانعي السياسة توصلت إلى:

[1] عبد الجليل وجاط، **تأثير وسائل الاعلام في تشكيل الرؤية السياسية للفرد والمجتمع**، 2015/11/16، 2019/03/28 موقع:

https://m.hespress.com

– وجود تأثير قوي للإعلام على إدراك صانعي السياسية لأهمية القضايا على المستوى الحكومي .

– يرى صانعو القرار أن ثمة تأثير كبير للتغطية الإعلامية بشأن القضايا المطروحة على الجماهير .

– اقتناع صانع القرار بضرورة وأهمية تصحيح الأوضاع المتعلقة بالقضايا المثارة عن طريق اتخاذ قرارات علاجية.

كما نجد أن لوسائل الإعلام دور آخر، والمتمثل في تغذية عملية صنع القرار بالمعلومات التي تمثل المدخلات الأساسية للعملية، وذلك عن طريق توجيه الاهتمام بشكل انتقائي، وقيام الإعلام بهذه الوظيفة لا يدخل فقط كفاعل يعرض المطالب على صناع القرار، وإنما يدعم ذلك بالعناصر التي تؤثر في عملية رسم السياسة العمومية، كما أنه يضع صناع القرار أمام القضايا التي تكتسي طابع الأولوية وذلك وفق درجة الأهمية التي تحظى بها، كما أن الأدوار التي يؤديها الإعلام في التأثير على عملية صنع السياسات العمومية، تكون أكثر فعالية وقوة في الدول الديمقراطية أين يكون وعاء حرية الصحافة واسعاً، ويتراجع هذا الدور في البلدان أقل ديمقراطية نظراً للرقابة الصارمة التي تفرضها الحكومات على قطاع الصحافة وبالتالي قوة التأثير في صناعة القرار تكون أقل فعالية [1].

وبناء على ما سبق، فوسائل الإعلام بالإضافة إلى تأثيرها المتعلق بإيصال القضايا إلى أجندة الحكومة، فإنها تمد صانعي القرار بالمعلومات حول الأحداث الجارية ومدى قبول أو رفض المواطنين لسياساتهم، وهكذا فإن صناع السياسات الرسميون يكونون قريبين من اهتمامات الشعب كما أن الإعلام يوفر لهم الاطلاع على ردود أفعال المواطنين والنخب أو الجهات المعنية إذا كان الأمر يتعلق بالسياسات الجزئية.

وتضطلع التغطية الإعلامية بدور المؤثر على مواقف متخذي القرار ومواقف المواطنين باتجاه الحكومات، فإما أنها تزيد من التأييد الجماهيري لبعض السياسات أو حدوث عكس

[1] عبد الرزاق الدليمي، **قضايا إعلامية معاصرة**، دار المسيرة، ط1، 2011. ص 55.

ذلك وبالتالي التفكير في خلق سياسات بديلة. ولأن الإعلام كما أسلفنا الذكر، يؤثر على أجندة صانع السياسات العمومية، فإن هذا الدور لا يقتصر فقط على عملية ما قبل صنع القرار السياسي أي إيصال القضية لأجندة الحكومة، وإنما يمتد هذا التأثير لمرحلة إعداد السياسات العمومية، بتقديم البدائل وشرح وتفسير مميزات كل بديل عن طريق إشراك باقي الفاعلين الآخرين سواء كانوا رسميين كالبرلمانيين ورجال الإدارة أو غير رسميين مثل ممثلي الأحزاب السياسية أو القطاعات النقابية أو جماعات الضغط. وأخيرًا تقوم وسائل الإعلام في مرحلة ما بعد القرار، بنقل وتفسير القرارات للرأي العام، وهي في ذلك يمكن أن تؤثر في تنفيذ هذه القرارات، بتوجيهاتها وأسلوبها في التعليق عليه، أن معظم القضايا الإعلامية المؤثرة، وكل القضايا والأحداث ورغم وصولها لأجندة صناع السياسات العمومية بعد تأثير وسائل الإعلام، فإنها تبقى قضايا لا تكلف ميزانية الدولة، وبعيدة عن السياسات التوزيعية وسياسات إعادة التوزيع.

2- مراقبة الإعلام للسياسات العمومية وتقييمها:

أن لوسائل الإعلام دور خاص تلعبه في إخضاع السياسات العمومية للمساءلة وللتقييم ما إن حققت نتائجها كاملة أو بشكل جزئي أو حتى إذا انتهت بالفشل، وذلك من خلال تأثيرها في حياة الأفراد والمجتمعات وفي مراكز صنع القرار السياسي، فهي تسلط الأضواء حول المؤثرات السلبية التي تعوق هذه السياسات ويكون عليها أخذ زمام المبادرة في طرح البدائل وأثارتها. ويظهر النجاح المستمر لوسائل الإعلام باعتمادها بدرجة كبيرة على القدرة والعزم في ممارسة دورها الرقابي والنقدي على مؤسسات الدولة وهيئاتها المختلفة، والعمل على مساعدة الجهات الرقابية في التعرف على مراكز الخلل والقصور لدعم عملية الإصلاح والتغيير في المجتمع، كما تعمل على دفع القادة السياسيين إلى التجاوب السريع مع أية مشاكل اجتماعية، وإتاحة الفرصة للمواطنين لكي يعبروا عن آرائهم والقيام بحملات توعية وصيانة حقوقهم السياسية والمساهمة في توسيع المشاركة السياسية داخل المجتمع، وبعدم اقتصار النشاط السياسي على النخبة السياسية المتكونة من أقلية صغيرة، ومن أدواره الأخرى

فإنه يظهر دواعي الإصلاح وموجباته عن طريق الكشف عن مواضع الفساد السياسي للسلطة، فقصص الفساد التي تشعلها الصحف المستقلة وباقي وسائل التواصل الجماهيري، ساعدت على تحريك الإصلاح في عدد من الأنظمة السياسية ووضعها على الأجندة الحكومية، ويعود ذلك إلى ظهور الإعلام الجديد إذ مكنت البرامج المجانية التي تقدمها شبكة الانترنت، عبر مستعمليها من تعزيز المساءلة السياسية، بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي بتزايد عدد مستخدمي الانترنت وانتشاره، مما أدى إلى ظهور صحفيين مستقلين، يمارسون الرقابة على عمل الحكومات ومساءلتها وتقييم سياساتها وكذا إرغامها على تعديل قرارتها أو إلغائها نهائيا كقضية الغاز الصخري ، قضية شهادة البكالوريا 2017 وقضية الحراك الشعبي 2019 بالإضافة إلى عدة قضايا التي تناولتها وسائل الإعلام وساهمت في رسم منحنى لها[1].

طبيعي أن الإعلام بمختلف وسائله الصحافة المكتوبة، الإذاعة، التلفزيون والانترنت لها تأثير على صنع السياسة العامة ويمكن لها أن تحدث تغيير موازين القوى

يساهم الإعلام في تجميع المصالح وتحويلها إلى سياسات عامة وطرح بدائل مختلفة أمام صانعي القرار ويشارك نظام الاتصال في تدفق المعلومات من النخبة إلى الجماهير والعكس بما يساعد قيام النظام السياسي بوظيفة صنع القرارات ومن تمكين لآلية الاتصال التي تساهم بشكل أساسي في تحقيق عنصر التكيف للنظام مع بيئتيه الداخلية والخارجية[2].

من أهم الوظائف السياسية التي تساهم بها وسائل الإعلام، ولا شك أن نقص المعلومات يؤثر على فعالية القرار السياسي ووظائف النظام السياسي ويظهر تأثير الإعلام على صنع السياسة العامة من خلال:

- أن وسائل الإعلام تؤثر على القرارات من حيث توسيع نطاق نفوذها وانتشارها.

---

[1] علي كراجي، **أي دور لوسائل الإعلام في التأثير على أجندة السياسات العمومية وفي تقييم عمل الحكومات؟**، موقع: https://m.nadorcity.com/

[2] ريم فتيحة قدوري، "**دور الإعلام الرقمي في تشكيل الوعي السياسي للجمهور الجزائري- دراسة وصفية تحليلية الموقع الجزيرة نت نموذجا** "، مذكرة دكتوراه، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة احمد بن بلة، وهران، 2017، ص 148.

- يساهم الإعلام في عملية اختيار القرارات السياسية أي مدى فعالية هذه القرارات من عدمها وذلك من خلال قياس ردة الفعل الشعبية الايجابية والسلبية اتجاه هذه القرارات.

كما أن الإعلام يمد صانعي القرارات بالمعلومات بشان الأحداث الجارية، والبيئة السياسية لسياساتهم، ومن خلال ذلك تجعل صانعي القرار والحكومة يشعروا باهتمامات الشعب والقضايا المفتوحة أو عن طريق الحصص الإخبارية التي تشكل النقاش الجماهيري والرأي العام واستعمال القنوات اللازمة لنقل رسائل المسؤولين إلى الجمهور والنخبة السياسية وهكذا تعمل على شرح سياسات المسؤولين وتحديد اتجاهات وموافق الجمهور من مؤيدين ومعارضين، كما تؤثر وسائل الأعلام في مواقف متخذي القرار وهذا بواسطة تغطيات إعلامية إذ تزيد من التأييد الجماهيري لبعض سياسات الحكومة ولا يمكن إنكار ما لها من دور في تحقيق تغييرات جذرية وهذا ما يجعل ميلاد سياسات جديدة[1]، فعن طريق مضمون وسائل الإعلام يمكن التعرف على توجهات الرأي العام ورؤيته حول مختلف القضايا مما يرشد السلطة السياسية ويساهم في إنجاح سياساتها ويقلّل من فرص تعرضها للخطر والانتقاد من قبل الرأي العام؛ فالحكومات لا تستطيع أن تصل إلى الجماهير إلا من خلال هذه الوسائل، التي لها قوة كبيرة في التأثير على الرأي العام، كما أن ثقة الجمهور في وسائل الإعلام تفوق عادة ثقته في الحكومات[2].

إن الكم الكبير من المعلومات التي يحصل عليها الجمهور عن طبيعة عالم السياسة يأتي من خلال تلك الوسائل وهي توصلهم مباشرة من خلال تعرضهم الاختياري للوسائل الإعلامية التي تبثها، وتأثير الإعلام على عملية صنع السياسة يكون بتلاعب مباشر إذ يمكن ان يكون الغرض من بعض الأخبار السياسية التأثير على اتجاهات الرأي العام وهذا

[1] مجد الهاشمي ، مرجع سبق ذكره .ص 77 .

[2] شيماء لونيسي، **دور وسائل الاعلام الجديدة في التغيير السياسي**، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2014 ، ص 43 .

مجرد إثارة لردود الأفعال العامة وخلق مطالب سياسية جديدة وبالتالي التأثير في مسار القرارات السياسية[1] .

3- التأثير في قرارات السلطة السياسية:

احتلت وسائل الإعلام المكانة الأولى من قبل الصحفيين كوسيلة للتأثير على قرارات السلطة السياسية وذلك بالنسبة 35%، العلاقات الشخصية والمظاهرات في الشوارع 19%، الأحزاب السياسية 14%، الإضراب العام 11%، الاتصال بالمسؤولين 2%، ومن هنا نستنتج أن التأثير في صنع السياسة العامة يتم بدرجة كبيرة عن طريق وسائل الإعلام وذلك لاحتكاكها القوي بالفرد خاصة عن طريق الإعلام المكتوب.

المبادرة عند ملاحظة الخلل:

- الصحفيين الذين لا يبادرون لأنهم لا يستطيعون فعل أي شيء تمثل نسبتهم 36% وتنقسم إلى 22% من القطاع العام و14% من القطاع الخاص.
- وتمثل نسبة 57% الصحفيين الذين يبادرون لكشف الخلل عند ملاحظته وتنقسم إلى 26% من القطاع العام و35% من القطاع الخاص.
- وتمثل نسبة 2% الصحفيين الذين لا يبادرون لأنهم يرون انه أمر خاص بالسياسيين وتنقسم إلى 1% من القطاع العام و1% من القطاع الخاص.

مبادرة الصحفيين لكشف الخلل عند ملاحظته لا يستلزم انخراطا في أي تنظيم حزبي ولا سن متقدمة ولا خبرة مهنية طويلة ولكن نجد صحفيي القطاع الخاص أكثر مبادرة عن صحفيي القطاع العام ويمكن إرجاع ذلك إلى تخوفهم من السلطة السياسية واعتبارهم أن هذه المبادرة تعد بمثابة تحد وعداء للسلطة السياسية.

مبادرة الصحافة عند ملاحظة الخلل في مؤسسة من مؤسسات السلطة السياسية في الجزائر حيث تبين أن أغلبية الصحفيين يبادرون لكشف هذا الخلل عند الملاحظة تقدر بنسبة 61% ذلك من خلال الصحافة المكتوبة 36%، لا يبادرون لأنهم لا يستطيعون فعل

[1] مجد الهاشمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

أي شيء، 02% ويعتبره مجموعة من الصحفيين انه أمر خاص بالسياسيين، 01% يرون انه لا جدوى من التدخل، وترجع هذه النسبة إلى إدراك الصحفيين أن لهم دور كبير في التأثير على صنع القرار بتيار مستمر من المعلومات فقط، وهذا ما يؤكد عليه إبراهيم بسيوني: " وسائل الاتصال لا تعمل كقناة لعرض المطالب على صانعي القرار فقط، ولكنها تستثير وتبني مدخلات عملية صنع القرار".[1]

وسائل الإعلام تنقل انشغالات المواطن إلى السلطة السياسية بنسبة 76 % ويعود ذلك لإدراك الإعلام أنها هي وسيلة ربط واتصال بين الجماهير والسلطة السياسية والنخبة الناخبة صانعة القرارات، وفي هذا الصدد قال كمال المنوفي: " **الاتصال هو حلقة الوصل بين الجماهير والنخبة الحاكمة صانعة القرارات، فالمواطنون لابد أن يكونوا قادرين على توصيل رغباتهم ومطالبهم إلى الحكومة، وعلى الحكام أن يكونوا قادرين على توصيل قراراتهم إلى المواطنين وتبريرها لهم بهدف نيل رضاهم**".[2] والإعلام له دور فاعل في تشكيل سياق الإصلاح السياسي في المجتمعات الغير ديمقراطية؛ حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي.[3]

استخدم الإعلام لبيان ما هو مهم وما هو غير مهم، وما الذي يستحق أن يكون ذو صلة سياسية بحياة المواطنين، وترتيب الأجندة السياسية لهم ويعتبر أداة لتحريك الرأي العام وقد مكنت تلك الوسائل من خلق رأي عام مساند واستغلال تأييد المنتفعين من قضية ما، ومخاطبة اهتمامات الفئات المعارضة بهدف كسب تأييدهم ودعمهم للقضية، عن طريق التنويه، الذي يتحقق بتقديم المعلومات الملائمة لتحقيق الأهداف ، العمل على التغيير، وخلق الطموحات

[1] حياة قزداري، **مرجع سبق ذكره**، ص94،97.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 92.

[3] شيماء لونيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

الممكنة لدى الأفراد المستهدفين بالإضافة إلى الدعوة للمشاركة، والمشاركة هنا هي المطلب الأساس في إحداث التغيير.[1]

يساهم الإعلام ومؤسساته إسهاما بارزا في دعم النظام السياسي وزيادة كفاءته باعتبار النظام السياسي مجموعة من التفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات والروابط السياسية وتؤدي وسائل الإعلام دورا مهما في عمليات التنشئة السياسية والثقافة السياسية، مما يؤثر تأثيرا بالغا في ممارسة حرية الرأي العام والتعبير والمشاركة السياسية[2]، أن الدور السياسي لوسائل الإعلام الجماهيري في تغير الصورة السياسية لحزب من الأحزاب أو للنظام السياسي، من جانب آخر صحيح قد لا يكون التأثير حاسما ولكنه يظل تأثيرا محسوبا في كل الأحوال وتسهم زيادة كمية الإعلام أو الدعاية السياسية المقدمة من خلال هذه الوسائل في تحسين الصورة أو التأثير في السلوك السياسي في أوقات الحملات الدعائية أو السياسية [3]، ويتجاوز دور وسائل الإعلام بشكل عام والصحافة بشكل خاص فضح انتهاكات حقوق الإنسان بل الأهم في الحقيقة هو الدور غير المباشر الذي تلعبه الصحافة في كل يوم، من خلال صياغة الوجدان الشعبي وتشكيل الوجدان السياسي وتلعب دورا حاسما في نقل المعرفة وتشكيل المفاهيم وصياغة المواقف والاتجاهات الجماهيرية بالإضافة إلى ذلك فإنها أكثر تأهيلا للعب دور فعال في الضغط والتأثير على صناع القرار من خلال المؤسسات المختلفة في المجتمع المدني[4].

وسائل الإعلام لها تأثير كبير في إنتاج الاهتمام بالشؤون العامة التي تهم الجمهور، وذلك عن طريق إثارة انتباه الناس لها باستمرار. من خلال زيادة تركيز وسائل الإعلام على القضية السياسية ووسائل الإعلام يمكن أن تقوم بتحضير اللامبالاة السياسية بطريقتين:

---

[1] موسى جواد الموساوي، **الإعلام الجديد...تطور الاداء والوسيلة والوظيفة**، 2011، ص 54.

[2] هشام بوبكر، **مرجع سبق ذكره**، ص 11،12.

[3] مجد الهاشمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

[4] قدري علي عبد المجيد، **الإعلام وحقوق الانسان قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2008، ص 117.

– تنوع مضامين وسائل الإعلام يعمل إلى سهولة توفير المواد الترفيهية ويؤدي ذلك إلى تقليل الاهتمام السياسي لدى بعض الجماعات.

– أن تضخيم وتنوع وتعقيد القضايا السياسية التي من المفترض أن يعرفها المواطن وهذا يؤدي إلى اللامبالاة [1] .

لقيام الإعلام بعملية التضليل بطريقة احترافية كبيرة لابد أن يلعب دوره بفعالية أكبر وذلك من خلال إخفاء شواهد وجوده، أي أن التضليل يكون ناجحا عندما يشعر المضلَّلون بأن الأشياء هي على ما هي عليه من الوجهة الطبيعية والحتمية بمعنى انه نقول: إن التضليل الإعلامي يقتضي واقعا زائفا هو الإنكار المستمر لوجوده أصلا، لابد من أن يؤمن الشعب بأن الحكومة والإعلام والتعليم والعلم بعيدة جميعا عن معترك المصالح الاجتماعية المتصارعة وتبقى الحكومة والحكومة القومية بوجه خاص بوصفها ركيزة أسطورة الحياد، وأنها منفصلة عن أي انتماء حزبي ولا تنحاز إلى أي طرف وتعمل فقط من اجل تحقيق المصلحة العامة فهذه الأسطورة تفترض مسبقا الاقتناع الكامل باستقامة بمعنى عدم تحزب الحكومة بوجه عام

إن تعدد وسائل الاتصال في الجوهر خالي تماما من أي تنوع حقيقي، إذ يعمل على توفير أسباب القوة للنظام السائد بهدف تعليب الوعي والغلق عليه، وإقناعه بالأفكار التي يريد النظام نشرها فالفائض الإعلامي المتدفق عبر العديد من القنوات يخلق الثقة فيه ويضفي المصداقية على فكرة الاختيار الإعلامي الحر ، في الوقت الذي يتمثل فيه تأثيره الأساسي في توفير الدعم المستمر للوضع القائم . كذلك تحيط مثيرات مشابهة مصدرها ذلك التنوع الظاهري للمصادر تدخل المستمع والمشاهد والقارئ في جو من الأفكار والصور يظهر عادة كما لو كان تلقائيا أو كما لو كان حرا نسبيا وطبيعيا تماما.

وضع الربح الهدف الأساسي للمؤسسات المالكة لوسائل الاتصال وعلى رغم أنها تمثل حقيقة واقعة، ففي هذا الصدد هناك حقيقة واحدة مؤكدة ،هي أن أجهزة الإعلام لا تلفت أنظار

[1] مجد الهاشمي، **مرجع سابق ذكره**، ص 86.

جمهورها بوجودها أو بأسلوب عملها.وقد لاحظ جورج جيربنر في مقال له بمجلة أمريكان سينتفيك: " **أن السؤال الحقيقي لا يتمثل فيما إذا كانت أدوات الاتصال الجماهيري حرة أم لا وإنما يتمثل في كيف ولأي هدف وعن طريق من وبأي نتائج مترتبة تتم ممارسة عمليات التوجيه والسيطرة التي لا محيد عنها؟**" بصفة عامة يعتبر الجميع أن التلفزيون هو أقوى وسيلة إعلامية ولا شك في أن تأثيره بوصفه أداة رئيسة لتعميم قيم النظام لا ينفيه أحد ومع ذلك فإن التلفزيون وأيا كانت قوته يعتمد هو ذاته على غياب أي حوافز مخالفة في وسائل الإعلام الأخرى ، إن كل قناة من قنوات الإعلام تصنع إسهامها الخاص لكن النتيجة واحدة في النهاية تعمل على التأثير وتعزيز ودعم الوضع القائم[1].

إن وسائل الإعلام التي نجد منها الانترنت بكل وسائطها أظهرت تأثيرا كبيرا وذلك من خلال إعادة تشكيل خارطة العمل الاتصالي والإعلامي داخل المجتمعات المعاصرة خاصة في شقه السياسي وذلك مما تحمله من ثورة كبيرة في مجال التكنولوجيات الإعلام والاتصال كعالمية الانتشار وسرعة الوصول والتفاعل وكذلك قلة التكلفة إذ بإمكانها جعل الفرد والمؤسسات والقيام بمخاطبة الجميع مباشرة بكل فعالية وحرية وبتكلفة معقولة وسرعة فائقة .

تأثير وسائل الإعلام الجديدة لا تقتصر على مجرد خاصية التفاعل التي تتيحها والتي تسمح لكل من المرسل والمستقبل بتبادل ادوار العملية الاتصالية وإنما أدت أيضا إلى إحداث ثورة نوعية في المحتوى الاتصالي وذلك من خلال النصوص والصور ولقطات الفيديو وقد بلغت غايات بعيدة في عمق الأثر وقوة التوجيه وشدة الخطورة وأدت إلى تغيرات جوهرية في دور الإعلام ، ففي المجال السياسي من خلال خصائصه المرنة تلعب أدوارا فاصلة في فتح آفاق واسعة للممارسة السياسية مثلا كنشر الثقافة السياسية، والعمل على تحسين المشاركة السياسية والتنشئة السياسية كما تعمل على التأهيل السياسي إذ تمنح الحرية الشخصية في إبداء الإرادة والأفكار ونقلها مباشرة للجمهور وذلك على أوسع نطاق ، ويبقى الأهم والأخطر

[1] هربرت أشللر، **المتلاعبون بلعقول**، ت: عبد السلام رضوان، دار المعرفة، ص 28.

سياسيا هي الآفاق الجديدة للتعبئة السياسية في ظل التكنولوجيات الحديثة للإعلام الجديد وطبيعة الخطاب السياسي الموجه للمجتمع من خلال جانبيه الايجابي والسلبي. فهو يؤثر بصورة مباشرة على النظم السياسية ونماذج الحكومة التشاركية والآليات المجتمعية الجديدة بالإضافة إلى القيم السياسية الاجتماعية والأخلاقية ويكون ذلك ايجابيا وسلبيا، ومن أهم الأمثلة الظهور الرهيب والسريع لشبكات التواصل الاجتماعي والخصائص والسمات التي تمتاز بها وتجاوزها لحدود الزمان والمكان وما ينتج عن ذلك من آثار كبيرة على رسم مسارات التعبئة السياسية والشعبية وتوجهاتها بالإضافة إلى حشد تشكيل الآراء، فمشاركة الفرد السياسية في الغالب ما تتأثر بمدى تعبئته عن طريق جملة من المتغيرات منها حالته الاقتصادية وخلفيته الاجتماعية ، بالإضافة إلى المستوى التعليمي ويبقى الأهم من كل هذه المعايير والمؤشرات هو كم ونوعية المنبهات والمحددات السياسية بالإضافة إلى فعالية القنوات المؤسسية والتعبئة السياسية وممارسة الديمقراطية [1].

إن تطور وسائل الاتصال يعتبر جزء من تطور الحياة السياسية بشكل عام إذ بقاء المجتمعات السياسية المعاصرة مرهون بالانتشار الواسع والاتصالات السريعة التي يوفرها الإعلام فكل المعلومات المهمة في المجال السياسي تنقل بسرعة فائقة من خلال هذه الوسائل وفي دقائق معدودة تجعل من العالم قرية واحدة وصغيرة وذلك بربط القضايا ببعضها البعض وتكون آما على رأي واحد أو العكس ويقول بهذا الخصوص الموند: " **أن وسائل الإعلام كالصحف، الراديو، المجلات، التلفزيون، التي تحررت حديثا لها تأثير مضاعف في الإبلاغ عن هذه الإحداث فهي تلعب دورا كبيرا في بث التوجيهات والقيم السياسية**" بالإضافة إلى أنها تعمل على تقديم معلومات محددة وفورية عن الأحداث السياسية فهي تنقل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة القيم الأساسية التي يقرها المجتمع الحديث ، وذلك من خلال نقل بعض الشعارات بطريقة مثيرة للعاطفة أي تعطي لها صبغة عاطفية ومن

[1] عماد لبيب، **الإعلام الجديد والافاق الحديدة للتعبئة السياسية والممارسة الديموقراطية**، مجلة قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، ع 6، جوان 2016، ص 126،127.

خلالها يمكن أن تساهم في تشكيل المعتقدات السياسية[1]، ومن جهة أخرى يظهر تأثير وسائل الإعلام الجديدة في المعرفة السياسية، وذلك من خلال تسهيل الحصول على المعلومات من مصادر مباشرة إذ تعمل على توصيل المعلومة إلى الجمهور دون أي ضغط إذ لا تتدخل فيها السلطات الحاكمة ولا جماعات الضغط ولا أي طرف آخر سواء رسمي أو غير رسمي وأيضا يتم إبلاغ الرسالة حسب رغبة المرسل، فالإعلام الجديد المتمثل في شبكة الانترنت وضعت أمام مستخدميها عدد ضخم من المعلومات وحررتها من كل القيود سواءا من الجانب الزمني أو المكاني وهذا ما يؤكده جون هيرج: " **إن الإعلام الجديد أصبح أكثر وسيلة إعلامية لإثارة الجدل والنقاش الديموقراطي من خلال إضافتها أبعادا أخرى للاتصال مقارنة بالوسائل الإعلامية التقليدية حيث تتميز بالطبيعة التفاعلية وصعوبة السيطرة والرقابة على المواقع الالكترونية واتساع القاعدة الاجتماعية المستخدمة لها بالإضافة إلى عدم تقيدها بالحدود الجغرافية والسياسية، كما تحول الجمهور من مجرد مستخدم ومستهلك إلى فاعل في تشكيل تلك الرسالة**"[2].

بصفة عامة يمكن القول أن الإعلام له دورا مؤثرا في عملية صنع القرار السياسي من خلال نقل المعلومات لأصحاب القرار والحكومة وكذا إلى المواطنين، والتشويه في هذه المعلومات سيؤدي بدون شك إلى التأثير في القرار السياسي، كما تطرح البدائل التي يمكن اختيارها من قبل صانع القرار وتؤثر في تكوين الرأي العام.

في البلدان التي لا تتوفر فيها صناعات متطورة تسوق منتجاتها وتستثمر أموالا في الإشهار يتدخل السياسي عن طريق الإعلانات أو الإعانات أو ترتيب الولاءات من أجل دفع وسائل الإعلام للحفاظ على الوضع القائم وصناعة الرضا العام وترسيخ القبول بالوضع. حتى المناقشات والحوارات الساخنة تصبح جزء من لعبة بناء الرضا العام بشكل حماسي.

---

[1] جابرييل ايه الموند وجي، بنجهام باويل، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر– نظرة عالمية**، ت: هشام عبد الله، عمان: الدار الاهلية للنشر والترجمة، 1999م، ص 66.

[2] عماد لبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 131.

يوزع السياسي الامتيازات على الصحف والناشرين بقدر مساهمتها في تحقيق الهدف العام للسياسة الإعلامية: إنتاج الرضا العام.

المبحث الثاني: أهم القضايا التي ساهم الإعلام في إعادة رسم سياستها العامة

سوف يتناول هذا المبحث أهم القضايا التي ساهم الاعلام في اعادة رسم سياستها قضية الغاز الصخري 2015 وقضية شهادة البكالوريا 2017 والحراك الشعبي.

المطلب الأول: المعالجة الإعلامية لقضية استغلال الغاز الصخري بعين صالح من 01 جانفي إلى 29 مارس 2015.

الغاز الصخري أو غاز الشيست إنه غاز طبيعي له نفس مكونات وخصائص الغاز المصاحب لخام البترول أو الغاز الموجود في المكامن التقليدية، والغاز مثل خام البترول متكون من هيدروكربوناب ويحتوي أحيانا على بعض الشوائب مثل ثاني اوكسيد الكربون أو الغاز الكبريتي.[1]

ونجد من الأسباب التي أدت إلى استخراج الغاز الصخري:

تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عالميًا من حيث احتياطات الغاز الصخري القابل للاستخراج ولهذا تسعى لاستغلال الكميات الهائلة من الغاز الصخري التي تتوفر في منطقة الصحراء لخلق موارد مالية جديدة، كحل بديل للأزمة الاقتصادية التي تضرب البلاد نتيجة تواصل تراجع وانهيار أسعار البترول التي عرفها الاقتصاد في الآونة الأخيرة في الأسواق العالمية، وكذلك الدخول القوي للغاز الصخري الأمريكي للسوق النفطي وهذا ما أدى إلى تغير المعادلة وتحول أمريكا من دولة مستهلكة لغاز الشرق الأوسط إلى منتجة ومنافسة لدول العالم الأخرى[2]، بالإضافة إلى تغير خارطة الطاقة العالمية ومتطلبات التنمية التي تفرض وضعا جديدا تحول بسببه كميات كبيرة من البترول والغاز إلى السوق المحلية لتغطية زيادة الطلب

[1] مختار العايب، **مهندس حفر وإنتاج بترولي متقاعد**، 2012/11/23، 2019/04/23، 21:00، موقع: https://www.babnet.net/

[2] حفيظ صواليلي، **جريدة الخبر**، 30 /11/ 2014، 2019/04/25، ص7، موقع: http://www.ech-chaab.com/ar/.

الداخلي، كما تسعى في البحث عن الطاقات الجديدة البديلة للطاقات التقليدية، وذلك نظرا إلى أن الاحتياطات الطبيعية للبترول والغاز في تناقص مستمر مما يؤثر سلبا على مداخيل الاقتصاد الوطني كون اقتصاد الجزائر معتمد على البترول والمحروقات بالدرجة الأولى[1].

أما عن الدور الذي لعبه الإعلام في هذه المسألة فإنه وصف بدقة ما يحصل وسط المدينة التي يفترش فيها المعتصمون الأرض منذ ما يقارب الثلاثة أشهر، داخل خيم صغيرة ورثة، نصبت في ساحة الصمود التي بات ينظر إليها كإحدى الساحات النضالية، فالمدينة الصغيرة المنسية في أقصى الصحراء والمهشمة سياسياً واجتماعياً، تحولت إلى منطقة تشهد حدث سياسي مهم، حيث غطت أخبارها على جميع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد، ولم تستطع السلطة، مع كل التكتيكات التي استخدمتها، سواء من خلال الحوار أو إرسال وفد برلماني، في وسط المحتجين الذين تمسكوا بخيار واحد، وهو أن تعلن السلطات إلغاء استغلال الغاز الصخري في المنطقة، التي تعدّ أكبر خزان مائي في الجزائر. كما لجأت السلطة إلى تجريب تكتيك القوة والعنف، وإليها أيضاً تشد الرحال القنوات التلفزيونية المحلية والدولية، العاملة في الجزائر، مع الإشارة إلى محاولات من بعض وسائل الإعلام الموالية للسلطة، إطلاق إشاعات وتقارير، المحتجين نجحوا في تنويع مظاهر النضال السلمي، من اجل تحقيق مطلبهم الوحيد، وهو وقف استكشاف أو استغلال الغاز الصخري. واتسمت الفعاليات، فضلاً عن إخراج المسيرات إلى وسط المدينة، لكن نجاح المحتجين الأكبر كان نقلهم الاحتجاج ضد الغاز الصخري، إلى خارج المنطقة، وتحويل مطلب رفض استغلال الغاز الصخري إلى مطلب شعبي وطني، انخرطت فيه كل المناطق والمحافظات في البلاد. وذلك من خلال الحركة الإعلامية التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة، على صعيد الانفتاح على القنوات التلفزيونية المستقلة، والتي أتاحت كسر الحصار عن المطالبات والفعاليات الشعبية التي كانت تحاصرها قنوات السلطة.

[1] **هل يكون الغاز الصخري ملجأ للجزائر للخروج من أزمتها**، 2017/10/17، 2019/05/01.
https://www.noonpost.com

يضاف إلى ذلك مواقع التواصل الاجتماعي التي صنعت لسكان مناطق الجنوب، جسور تواصل لنقل مطالباتهم وفعالياتهم السياسية والثقافية والشعبية، ولا سيما أنّ هذه المناطق كانت تعاني من حصار وتهميش إعلامي كبير، إذ لم تكن تصلها الصحف إلا بعد يومين من صدورها، وبحسب خطوط النقل الجوي التي كانت تتكفل بنقل الصحف[1]، نجد صحيفة الشروق اليومي اعتمدت على صحفييها في تغطيتها لموضوع استغلال الغاز الصخري بنسبة كبيرة فاقت52%، وهو الأمر الذي يعطي مصداقية كبيرة للصحيفة وهو ما يدل على توفر آليات الوصول إلى المعلومة التي تثبت القيمة الوطنية للصحيفة.

كما اعتمدت بنسبة 34.18% على مراسليها لتغطية الحدث وطرح ردود الأفعال حول قضية الاحتياجات التي صاحبت قرار التنقيب على الغاز الصخري من مختلف مناطق الوطن خاصة ولايات الجنوب، في حين جاءت باقي المصادر (الشخصيات،المبعوث الخاص، بدون توقيع، هيئة التحرير ..) بنسب ضئيلة لم تتعد نسبة5% ، حيث اعتمدت 06 شخصيات فقط لكتابة مقالات حول قضية استغلال الغاز الصخري وما ترتب عنها من احتجاجات في حين لم تعتمد الصحيفة على وسائل إعلام أخرى أثناء معالجتها للموضوع وهذا راجع إلى التركيبة البشرية التي تمتلكها الشروق اليومي في مناطق (البلاد) الوطن من مراسلها إلى مكاتب وغيره.... كما اعتمدت على المبعوث الخاص في خمس مرات وذلك أثناء تنقل الشروق إلى عين صالح لتغطيتها للقاء المسؤولين المدنيين والعسكريين مع ممثلي المحتجين، أما الأخبار التي لم تحمل أي توقيع فهي بسيطة ليست ذات أهمية، لكن ذلك يضفي نوع من الغموض حول مصادر المعلومة وهو الأمر الذي يؤثر على مصداقية الخبر.

بالنسبة لتغطية الاحتجاجات : احتل المرتبة الأولى من حيث اهتمام الصحيفة، حيث ركزت على رصد مختلف ردود الأفعال حول الاحتجاجات التي طالت سكان عين صالح، إضافة إلى رصد مختلف الآراء والتصريحات حول موضوع الغاز الصخري.

[1] يقين حسام الدين، "**ساحة الصمود الجزائرية: محجة معارضي الغاز الصخري**". 2015/03/08، 2019/05/15، 15:00، موقع: https:// www.alaraby.co.uk/amp//politics/

ونلاحظ أن موضوع الاحتجاجات أخذ الحصة لأكبر بـ 43 تكرار أي بنسبة 36.75%، وذلك لأن الاحتجاجات أخذت منحنا تصاعديا في عين صالح وخارج إقليمها، ثم جاء موضوع مساعي المجتمع المدني في المرتبة الثانية، ثم جاء موضوع الخبراء بنسبة 11.11 % في المرتبة الثالثة من خلال إعطائهم أرائهم حول مخاطر التنقيب وفي المرتبة الرابعة موضوع تصريحات الأجهزة الحكومية بنسبة10.25%، في حين جاءت المواضيع الأخرى بنسب متفاوتة الاهتمام فموضوع المساعي الرسمية مثلا بنسبة 8.54 % وكذلك وأخيرا موضوع المساعي الأمنية بنسبة 3.41 %،[1] وتركيز الإعلام على التغطية لملف الغاز الصخري على موضوعين رئيسيين هما: احتجاجات سكان الجنوب ومن جهة أخرى رفض استغلال هذا المشروع إذ كان اتجاه الإعلام خاصة الخاص منه معارضا في أغلب المواضيع المتناولة وهو ما يفسر رفضه لملف الغاز الصخري ، نظرا لإضراره الناجمة على البيئة.

اعتماد الإعلام في جل تغطياته لهذا الملف على المصادر الرسمية الحكومية، انتقاء الأخبار والمعلومات المرتبطة بهذه القضية نظرا لأهمية الموضوع المعالج وحساسيته وهو ما يتطلب نشر حقائق رسمية دون تهوين أو تهويل.

تركيز الإعلام أثناء تغطيته لهذا الملف على مدينة عين صالح بالجنوب وذلك لأنها المنطقة التي عرفت معارضة شديدة واحتجاجات متواصلة لاستغلال الغاز الصخري، أغلب المواضيع المعالجة من طرف الإعلام بخصوص هذه القضية كان موقعها في الصفحات الأولى والصفحات الداخلية، وهو ما يعكس أهمية الموضوع في ترتيب أولويات الإعلام ورغبته في التركيز عليه وتفصيله أكثر، كما انتهجت بعض الجرائد طريقة عرضا لهذا الموضوع ركزت الجريدة بنشره على الجزء العلوي من الصفحة وذلك حتى يكون أكثر بروزا ويلفت انتباه القارئ أكثر، مقارنة بالأجزاء الأخرى في الصحيفة، كذلك استخدمت عند تغطيتها لموضوع

[1] نبيل ماضي، " **المعالجة الإعلامية لقضية استغلال الغاز الصخري بعين صالح دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي الجزائرية** "، مذكرة ماستر، قسم الإعلام و الاتصال ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد بوضياف ، ولاية المسيلة، 2017 ، ص 46،47.

الغاز الصخري الأنواع الخبرية أكثر من الأنواع الأخرى كالفكرة التعبيرية والاستقصائية، وهو ما يدل على أن الصحافة المكتوبة في مجملها هي صحافة خبرية وليست صحافة رأي، كما نجد على مستوى الأنواع الخبرية للخبر أكثر من التقرير، لأن أغلب المواضيع كانت عبارة عن احتجاجات ومظاهرات رافضة لاستغلال هذا الغاز وهو ما يفسر رغبة الصحافة المكتوبة في نقل مطالب وانشغالات هؤلاء إلى السلطات الرسمية، ومن أهم المقالات والتقارير التي تناولت موضوع الغاز الصخري بعين صالح في الصحيفة الشروق نذكر منها:

- العدد 13 جانفي2015 وعنوان المقال :سكان الجنوب ينتفضون " لا نقبل أن نكون فقراء في بلد غني" كاتب المقال :بلقاسم حوام.
- عنوان المقال: الغاز الصخري خطر على البيئة الصحراوية، الكاتب حورية .ب.
- عنوان المقال: انتفاضة الجنوب سببها الظلم وغياب العدالة الاجتماعية، الكاتب: زهيرة.
- عنوان المقال: الغاز الصخري القطرة التي أفاضت الكأس، الكاتب: حورية .ب[1].

المطلب الثاني: المعالجة الإعلامية لقضية شهادة البكالوريا 2017.

ظهر دور الإعلام في امتحان البكالوريا 2017 ، من خلال تسليط الضوء على المتغيبين والمتأخرين عن إجراء الامتحان، وفي هذه الحالة كان للإعلام تأثيرا ودورا كبير في قرار صانع القرار ذلك من خلال تنظيم دورة ثانية للمتأخرين. فلقد بلغت نسبة المترشحين المتمدرسين المتغيبين والمتأخرين عن موعد امتحانات البكالوريا 2 بالمائة خلال دورة جوان 2017، وأكد مدير الدراسات بوزارة التربية، مولود بولسان، أثناء نزوله ضيفا على الإذاعة الوطنية أن وزارة التربية الوطنية سجلت تأخر وتغيب حوالي 10 آلاف مترشح متمدرس عن البكالوريا، وهو ما يمثل نسبة 2 بالمائة من المترشحين المتمدرسين في دورة جوان 2017، وكانت وزيرة التربية الوطنية نورية بن غبريت قد أكدت أن أي تأخر بعد الساعة التاسعة تماما (09سا00د) سيحرم المترشح من المشاركة في الامتحان، مشيرة إلى أن عدم السماح للمترشحين بدخول قاعات الامتحان بعد الساعة التاسعة تماما يندرج ضمن سلسلة

[1] نبيل ماضي، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

الإجراءات المعتمدة لتأمين البكالوريا وضمان مصداقيتها، كما شددت في عدة مناسبات، على ضرورة احترام الوقت والالتحاق بقاعة الامتحان نصف ساعة على الأقل قبل انطلاق الاختبار، علما أن أبواب المراكز فتحت على الساعة 08:00 سا.[1]

وفي هذه الأثناء ظهر دور الإعلام من خلال ما تناولته وسائل الإعلام وخاصة وسائل الإعلام الخاصة كالجرائد والقنوات التلفزيونية الخاصة وذلك من خلال إعداد حصص خاصة بهذه المواضيع وفتح مجالات النقاش فيها والاستماع إلى أولياء التلاميذ المتأخرين بالإضافة إلى تغطية الاحتجاجات التلاميذ مع أوليائهم أمام مديريات التربية والثانويات وكذلك الصفحات الجزائرية بمواقع التواصل الاجتماعي بمختلف شبكاتها لقد تناولت قصة التلميذة التي أصيبت بأزمة قلبية من جراء منعها من المشاركة في الامتحان بسبب وصولها متأخرة لمدة ثلاث دقائق ،و هذا ما جعل الخبر يشيع في مختلف وسائل الإعلام وخاصة بعد تداول خبر يقول إن الفتاة توفيت في المستشفى، يشار إلى أن التلميذة كانت من بين الممتازين في مسارها الدراسي إذ أنها كانت طوال السنة من المتفوقين، وحصلت على معدل يتجاوز الـ 17 من20، فرغم إشارة بولسان أن الحكومة اتخذت كل الإجراءات لضمان وصول المترشحين المتمدرسين في الوقت إلى الإمتحان، واصفا تأخر المترشحين المتمدرسين عن امتحان البكالوريا بـ"غير المقبول" لا سيما وأن "توزيعهم على مراكز الإجراء على مستوى الولاية تم بطريقة مدروسة، أخذت بعين الإعتبار مكان إقامتهم" بالمقابل، لم يستبعد بولسان "احتمال وصول المترشحين الأحرار فقط متأخرين نظرا لبعد المسافة بين مقر سكناهم والمراكز التي تم توجيههم إليها". ولكن رغم ذلك فقد أثبتت فئة من المدافعين عن المتأخرين وأكدوا على أن التأخر يعود لأسباب ومبررات موضوعية وهي التي كانت وراء هذا التأخير، ولقد ذكروا منها مشاكل النقل في مناطق البلاد الداخلية التي تعرف ازدحام في الطرق رغم توفر وسائل.

[1] الخبر اونلاين، "**بكالوريا 2017 ، 10 الاف متغيب و440 حالة غش**". 2017/06/27، 2019/05/15. 22:00. موقع: https://www.elkhabar.com/press/article

وبعد الزخم الإعلامي الذي أثارته قضية شهادة البكالوريا وبعد الرفض من طرف وزيرة التربية لمطالب المتداولة في مختلف وسائل الإعلام حول ضرورة إجراء دورة ثانية للتلاميذ المتأخرين إلا أن الحكومة تتدخل وتعلن عن قرار إعادة اجتياز شهادة البكالوري للمعنيين، ولقد أعلن عن ذلك الوزير الأول في الحكومة الجزائرية "عبد المجيد تبون" على هذا القرار وأشار أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قرر إجراء دورة ثانية لشهادة البكالوريا إلى حين أن تقرر وزارة التربية لاحقا موعد هذا الاختبار الاستدراكي بالنسبة للتلاميذ الذين وصلوا متأخرين إلى مراكز الامتحان، والذين أثارت قضيتهم جدلا واسعا ، خاصة وأن عددهم فاق الألف تلميذ[1]، وأشار الوزير الأول أن رئيس الجمهورية قد أعلن عن هذا القرار عند سماعه شكاوى الأولياء وان قرار إقصاء المترشحين بسبب التأخر عن مراكز الامتحان لبضعة دقائق قد خلف موجة استياء كبيرة لدى الأولياء الذين اعتبروه قرارا مجحفا في حق، مشددا على أن الأمر لا يتعلق بدورة ثانية لشهادة للبكالوريا، وإنما بمنح فرصة للتلاميذ الذين لم يجتازوا الامتحانات بسبب وصولهم متأخرين ، وأن عدد هؤلاء تجاوز الألف.

ولقد اجتاز أكثر من 104 آلاف مترشح تم إقصاؤهم خلال الدورة العادية لبكالوريا 2017، وذلك بعد تحديد التاريخ الامتحان من طرف وزارة التربية ، وحدد تاريخ امتحانات الدورة الاستثنائية يوم الخميس 13 جويلية 2017 بعد ما أقرها رئيس الجمهورية لفائدة المتأخرين والغائبين. ولقد أعاد هذا القرار الأمل في صفوف الطلاب الذين تأخروا عن الدورة الأولى وأوليائهم وأكد المفتش العام بوزارة التربية نجادي مسقم أن الإعلان عن نتائج بكالوريا 2017 بدورتيها العادية والاستثنائية سيكون نهاية الشهر الجاري مشيرا إلى أن وزارة التربية تعتبر الدورتين كدورة واحدة[2].

---

[1] عبد الرزاق.أ." **تبون اعلن قرار بوتفليقة بكالوريا: دورة استدراكية للمقصيين بسبب التاخر**". الشروق الجزائر. 2017/06/27، 2019/05/15 .23:00، موقع:
https://www.echoroukonline.com

[2] الاذاعة الجزائرية، **اكثر من 104 الاف مترشح يجتازون هذا الخميس الدورة الاستثنائية لبكالوريا 2017**. 2017/07/07، 2019/05/15. 21:00، موقع:
http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20170712/116897.html

المطلب الثالث : المعالجة الإعلامية لقضية الحراك الشعبي

احتجاجات الجزائر 2019 المعروفة بالحراك الشعبي هي احتجاجات جماهيرية، تركّزت الانتقادات في البداية عبر مواقع التواصل الاجتماعي ثمّ سرعان ما امتدت إلى الشوارع واندلعت في 22 فيفري 2019 انطلقت من خراطة ولاية بجاية وبعدها انتشرت عبر كامل التراب الجزائري وكانت على شكل احتجاجات في الشوارع، إضرابات، عصيان مدني وذلك للمطالبة في بادئ الأمر بعدم ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لفترة رئاسية خامسة بدأت الأصوات الشعبيّة تتعالى من الداخل وتُعبر عن رفضها واستنكارها لهذا الترشيح؛ وذلكَ بعدما دعاه إلى الترشح أحزاب الموالاة وحزب جبهة التحرير الوطني حين كان يراسها ولد عباس لحزب الحاكم في البلاد للمشاركة في السباق الانتخابي ثمّ أعلنت العديد من الأحزاب والنقابات دعمها لإعادة انتخابه رغم حالتهُ الصحيّة المتدهورة منذ أن أُصيب بجلطة عام 2013، نادى المحتجونَ أيضًا برحيل الوزير الأول، وبعد ذلك تطورت مطالب الشعب إلى تغيير النظام ومحاسبة الطاقم الحكومي الذي كان في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، تميز هذا الحراك الشعبي منذ أول مسيراته بسلميته التي أبهرت العالم بأسره وساهمت في تغيير وجهة نظرهم على الشعب الجزائري ووصفوه بالشعب المتحضر، فرغم الأعداد الكبيرة التي شاركت فيها؛ ورغم الاحتكاك المباشر بين الجموع الغفيرة من المحتجين من جهة وبين الأمن من جهة ثانية، بحلول يوم 24 فيفري، خرجت مظاهرات جديدة في العاصمة ومدن أخرى دعت إليها بعض أحزاب المعارضة تحت اسم الحراك. ثمّ تجددت المظاهرات يوم 26 فيفري وحضرها آلاف طلاب الجامعات وتلاميذ الثانويات والذين عبروا بوضوح عن موقفهم من العهدة الخامسة .[1]

وتجددت المظاهرات وحضرها مئات الآلاف من مختلف طبقات الشعب الجزائري قدرتها المنظمات الحقوقية الناشطة في البلاد ب1 مليون متظاهر في العاصمة وأكثر من 3

[1] **مظاهرات في الجزائر احتجاجا على ترشح بوتفليقة لولاية خامسة**، 23/ 02 /2019، 2019/03/10، موقع: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-47333557

مليون في باقي الوطن وتميّزت بانضمام شخصيات سياسية معروفة نزلت بدورها الشارع اعتُبرت هذه الاحتجاجات الأكبر منذ 28 عاماً وبرغم أنّها كانت سلمية إلا أن الشرطة استخدمت الغاز المسيل للدموع لمنع المحتجين من الوصول إلى القصر الرئاسي. في المُقابل؛ قالَ التلفزيون الجزائري إنّ قوات الأمن اعتقلت 195 شخصا فيما أُصيبَ 112 شرطيّاً إصابات طفيفة جرّاء التدافع [1].

أما عن النتائج المحققة فقد توصل الحراك الشعبي إلى تحقيق عدة نتائج وأهداف منها: عدم ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة، تطبيق المادة 102 من الدستور، إجراء ندوة وطنية شاملة، استقالة احمد أويحيى، تغيير الحكومة، تأجيل الانتخابات، توقيف ضباط سابقين، سجن عدد من رجال الأعمال الأثرياء كما تم استدعاء العديد من المسؤولين في الحكومة إلى المحكمة العليا وتوقيفهم في السجن المؤقت إلى غاية إثبات الحكم عليهم ومنهم من قبع تحت المراقبة والمنع من السفر خارج الوطن[2].

عرفت الجزائر نقاط ظلام في تعاطي الإعلام مع مجريات الحراك الشعبي، اذ يعتبر أن الحراك الشعبي "عرى الساحة الإعلامية الجزائرية"، والتي كانت مهتمة قبل 22 فيفري بتناول المشاكل من زاوية أحادية النظرة، وتعمل على "التسويق لأجهزة النظام ، وحسب الأستاذ الباحث في الإعلام توفيق ذباح : " **أن الحراك الشعبي أحدث منافسة وصفها بـ"غير شريفة" بين القنوات الخاصة والعمومية، وذلك كله على حساب المهنية وصدقية الأخبار،و انه يجب تحرك سلطة السمعي البصري في هذا الوقت بالذات، لوقف بعض الممارسات التي باتت تشوه المعلومات، وتخلق فوضى غير أخلاقية، ذهب بعضها حتى إلى ترهيب المواطنين من خلال بث أخبار عاجلة كاذبة**".

---

[1] "**أكبر احتجاجات تشهدها الجزائر العاصمة منذ 28 عاما- مظاهرات ضخمة ضد بوتفليقة أيام الجمعة** " . قنطرة للحوار مع العالم الإسلامي . 10 مارس2019، 2019/04/02، موقع:
https://ar.qantara.de/content/2019

[2] "**ماذا تقول المادة 102 من الدستور الجزائري التي طالب رئيس الأركان بتطبيقها لإعفاء "بوتفليقة" من مهامه،** 2019/03/26، 2019/04/01، موقع:
https://www.akhbarona.com/world/268071.htm

كما أن الحراك الشعبي اظهر هشاشة في ممارسة إعلامية جزائرية ضيقة الأفق، حسب الصحفية زهور شنوف: "**منذ الجمعة الأولى للحراك أبرز الإعلام العمومي والخاص، أنه لا يؤدي وظيفته لصالح المجتمع، ولا يضمن حتى الحق في المعلومة.**" والدليل على ذلك مطالبات الشارع الجزائري لبوتفليقة بعدم الترشح لعهدة خامسة، في حين انحاز الإعلام إلى ما يسمى بـ"تظليل" المعلومة الأساسية بكلمات مثل الشعب يردد شعارات ومطالب بالتغيير، ولم تتغير طريقته في بثه للأحداث، فحتى بعد اتضاح الرّؤية وتنحي الرئيس بوتفليقة وتأجيل الانتخابات، سريعًا ما اكتشفنا أنه إعلام عصبوي، أي أنه يخدم عُصب وجماعات ضيقة، ويؤدي دورًا مهمًا لصالحها، وهو الدور الذي يجرده من وظيفته حتى في التغطية الإعلامية." كذلك لم تكن هناك مبادرة من قبل وسائل الإعلام، فبالنسبة للإعلام العمومي إذ كان يؤدي وظيفة حكومية، أما الخاص فكان ينتظر إشارة من وكالة الأنباء ليبث المعلومة"، أما بالنسبة إلى الدور الذي مارسته مواقع التواصل الاجتماعي، فأنها تمكنت من "إسقاط عرش الإعلام"، رغم الحذر العالمي من دور هذه المواقع في الأخبار الكاذبة، لكن الحراك الشعبي "قلب الموازين"، فانخرطت وسائل الإعلام الرسمية في تضليل الجمهور، في حين لعبت مواقع التواصل دور التصحيح، وهذا "دلالةً على هشاشة المنظومة الإعلامية في الجزائر"[1].

فمن خلال الأحداث التي عاشها الشارع الجزائري نجد أن الإعلام الجزائري في الساحة ملغمة وفي وضع حرج، لعدم احترامه أخلاقيات المهنة التي تتطلب التثبت من المعلومة أساسًا، ومعالجة القضايا من زوايا مختلفة. وفي مقابل ذلك، هناك الكم الهائل للمعلومات التي يمطرنا بها الفضاء الافتراضي، والتي بدورها جعلت الصحفي سجين تدفق هائل للمعلومات لا يمكن مسايرتها.

[1] فتيحة-زماموش، **الإعلام-الجزائري-ساحة-ملغمة-في-وضع-حرج**، 2019/04/20، 2019/04/30، موقع: https://ultraalgeria.ultrasawt.com/

يواجه الإعلام الجزائري انتقادات حادة من قبل الشارع ويعرف وضعاً حرجاً بسبب تجاهل غالبية الصحف والقنوات الرسمية والخاصة لنقل الاحتجاجات، ففي هذا الوقت كانت آمال الشعب أن ينظم إليها الإعلام ويسمع صوتها عبر الصحف والقنوات لمواكبة الحراك الشعبي لكن حدث العكس إذ تم اخذ الموقف بكل برودة رغم الغليان الذي كانت تشهده الشوارع الجزائرية عبر كل التراب الوطني، وحاولت عن عمد اختزال مطالب الشارع برفض ولاية الرئيس الخامسة، والتنديد بالمحيط الموالي للسلطة، وهذا ما أغضب المحتجين الذين اعتبروا هذا السلوك غير احترافي، ولا يُشرّف أصحاب المهنة.

كذلك العمل بحملة التفاف على حراك الشعبي وإفراغه من محتواه. وهذا ما جعل الإعلام يعيش حالة تخبط وارتباك، وعلى الرغم من تنديد أوساط حقوقية بالقمع الذي تمارسه السلطات الجزائرية ضد الصحافيين ووسائل الإعلام لإجبارهم على التعتيم على الأحداث الحاصلة في البلاد، قام عدد قليل من الوسائل بتغطية الأحداث لكن الوضع بقي على حاله مع تطور طفيف في عمل بعض هذه الوسائل الإعلامية في تغطيتها الاحتجاجات والإضرابات والمسيرات، في مغامرة محفوفة بالمخاطر، على اعتبار أنها ستجد نفسها في مواجهة السلطة خاصة الحكومي منه، وقد أبهروا الجميع بوقفات أقل ما يقال عنها إنها جريئة وشجاعة.

إذ تعيش قاعات التحرير في معظم المؤسسات الإعلامية حالة من الحيرة، بسبب الحرج الذي يعانيه أفرادها. إذ وجدوا أنفسهم بين مطرقة أوامر مسؤولي التحرير وعدم سماح المؤسسات التي ينتسبون إليها بتغطية الحراك الشعبي بمهنية ونقل الصورة الحقيقية ، وبين سندان الضمير المهني واستياء الشارع. وظلت بعض القنوات والصحف الخاصة والحكومية تبث برامجها كالمعتاد، بعدها انتشرت قرارات استقالة مفاجئة لصحافيين من مناصبهم، كإعلان رئيسة تحرير في القناة الإذاعية الثالثة الحكومية، مريم عبدو، تقديم استقالتها على خلفية التغطية غير المهنية للحراك الشعبي. واستقالة الإعلامي أنس جمعة من مجمع "البلاد" الخاص، وتقديم الصحافية نادية مداسي، التي تعمل مذيعة لنشرة أخبار في قناة

حكومية ناطقة باللغة الفرنسية منذ حوالي 15 عاماً، استقالتها بسبب إجبارها على بث خطاب للرئيس بوتفليقة. وقال الإعلامي محمد دلومي "الإعلام ظهر هذه المرة في أسوأ صورة، وكشف عن حقيقته في الجزائر، فالأمر يتعلق بتجارة مربحة يشرف عليها مديرو مؤسسات إعلامية لا علاقة لهم بالإعلام أو الصحافة، وهم مجرد رجال أعمال بمستوى دراسي ضعيف وان ما يحدث إعلامياً مع الحراك الشعبي يعتبر جريمة ضد المهنية، ما عدا بعض المؤسسات التي تمسكت بالمهنية والاحترافية، على الرغم من أن هذه الخطوة ستضعها في مواجهة مفتوحة مع السلطة، التي تهدد كل مرة بحرمان هذه الوسائل من الإعلانات".

ونجد أن بعض القنوات خلال الحراك الشعبي تعرضت لعقاب بمنع الإعلانات عنها كقناة وصحيفة "الشروق" وجريدة "البلاد" ، بعد تغطيتها الأحداث الحاصلة في الجزائر بكل احترافية، وهذا ما دفع بالصحافيين إلى الخروج عن صمتهم ومغادرة قاعات التحرير والتوجه إلى ساحة حرية التعبير، في وسط العاصمة، للتعبير عن رفضهم ما يلاقونه من معاناة[1].

ساهم الحراك الجزائري الذي انطلق في 22 فيفري 2019، رفع سقف حرية التعبير في الإعلام المحلي، محرراً التغطية الإخبارية من قيودها المفروضة منذ عقود، فباتت أكثر جرأة في التعاطي مع موضوع التظاهرات ومطالب الشعب، بما في ذلك المؤسسات الإعلامية الموالية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتلك الرسمية ، بينما لعب الإعلام الخاص في بداية الحراك دور سلبي لتتحول تغطيته 180 درجة بعدما بدأت محاكمات افتراضية عبر مواقع التواصل الاجتماعي لهذه الوسائل الإعلامية.

وبعد فترة من الضغوط الرهيبة التي مارستها السلطات الجزائرية على الصحف والقنوات المحلية العمومية والمستقلة، تحررت الصحف في عناوينها وباتت تنشر تقارير جريئة ضد الرئيس بوتفليقة والمجموعة الحيطة به. المطالبة برحيل الرئيس في جريدة "الخبر"، والشعب

[1] علي ياحي. **تغطية الحراك الشعبي في الجزائر.. الاعلام خاضع لكنه ينتفض احيانا**. عربي Independent.2019/03/11 ، 2019/03/20، 0:23، موقع:
https://www.independentarabia.com/node/11836/

يرفض التمديد في جريدة البلاد وارحلوا في جريدة "الشروق" ومطالبة الرئيس بوتفليقة بالتنحي الفوري من السلطة، والتشكيك في دستوريته وفي القرارات التي اتخذت باسمه أخيراً.

كذلك شهدت الساحة تحولات في تغطية صحف كانت قبل فترة قصيرة من أكثر المدافعين عن بوتفليقة، وهو ما أوحى بتحول لافت في المناخ الإعلامي في الجزائر وفي المعالجات الصحافية للحراك الشعبي. وفي السياق نفسه تحولت الاستوديوهات التلفزيونية المستقلة والعمومية، بعد فترة تقييد ورقابة، إلى فضاء للنقاش الواسع حول الوضع في الجزائر، مقدّمة قراءات للوضع السياسي وآلاته الاجتماعية ، وباتت القنوات التلفزيونية الخاصة والعمومية، يومياً تفتح هواءها لاستضافة السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية الموالية للنظام، والمعارضة له على حد سواء.

وساعد الحراك الصحافيين العاملين في المؤسسات الإعلامية العمومية على التحرر والتمرد على قرارات الرقابة. ويقول الإعلامي رضوان بوصادق الذي يقدّم برنامجاً تلفزيونياً يخصصه في الفترة الأخيرة للحراك الشعبي أن "الإعلام الجزائري تحوّل تحوّلاً لافتاً خلال الحراك خصوصاً في القنوات السمعية البصرية العمومية أو الخاصة"، وهو ما ساهم في تنويع المادة الإعلامية المتعلقة بالشأن الداخلي الجزائري.

ويقول الناشط الحقوقي مراد زغيدي على أن "القنوات الخاصة والعمومية أخطأت تقدير الموقف في الساعات الأولى من بداية الحراك إذ لم تقدم تغطية حقيقية لما حصل بالفعل، بل استعملت عبارات لا تمت بصلة للواقع، لكنها تداركت الأمر عقب الصراع والضغط الذي فرضه الصحافيون في القطاع العمومي والخاص من أجل "كتابة الحقيقة وتصوير المشهد وإعطاء البعد الحقيقي لما حدث". والدليل على ذلك الانفتاح والانحياز إلى الشعب بدرجة أكبر في المسيرات الكبرى بتاريخ 3 و8 و15 مارس الحالي".

أما الناشط السياسي محمد أمين يقول: " **إن التلفزيونات لم تكن لديها نظرة استباقية، بل أخذت النقاش إلى مكان آخر مخونة كل من يقدمّ وجهة نظر معارضة للعهدة الخامسة. ويوضح أنّ الحراك الشعبي كشف عن "سطحية النقاشات الإعلامية**." أما حسب

الناشطة الحقوقية فريدة بلفراق تقول إنّ "**دور الإعلام هو تنوير الرأي العام وتقديم وجبات دسمة من المواد القانونية التي تضع الأمور في نصابها، من دون مغالاة سياسية ويسعى الصحافيون إلى استغلال التطورات وسقف الحرية التي أتاحها الحراك الشعبي أيضاً لإعادة تنظيم أنفسهم في إطار هيئة نقابية وتمثيلية، حيث تفتقد الجزائر لتنظيم نقابي يمثل الصحافيين ويدافع عن حقوقهم**"[1].

هذا الحراك اتخذ من مواقع التواصل الاجتماعي منصة للتعريف به وبمطالبه، في ظل قطيعة لإعلام البلاد الرسمي والخاص، المتهم بالوقوف مع السلطة ؛ من خلال العمل على تمرير مشروع ترشح الرئيس بوتفليقة. حيث اعتبر جزء كبير من الجزائريين أن لا بديل عن المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومة أو نشرها، هذه المواقع التي أصبحت أرضية لازدهار صحافة المواطن، حيث أعطت الفرصة للمواطن لنقل أخباره والتفاعل معها، ومساهمته في كشف الحقيقة وخلق وعي لدى الجماهير بما يحدث في البلاد.هذه الوضعية السياسية أفرزت مناخاً سياسياً مشوهاً يُمجّد فيه الجميع للنظام الحاكم، لتصبح مهمة الإعلام في البلد لا تعدو عن الإشادة بالحاكم والدفاع عن إنجازاته، ما جعل المواطن يعتزل الحياة السياسية ويقاطع الانتخابات، ليختفي النقاش السياسي بعد شعوره بعبثيته في ظل غياب مبدأ التداول على السلطة.

والإعلام الرسمي الذي يشيد بالعهدة الخامسة ويعمل على الدعاية لها. وتموقع الحراك الشعبي في الجزائر إعلامياً كان على مستويين؛ الأول رسمي مثلته وسائل الإعلام الرسمية في مقدمتها وكالة الأنباء الجزائرية والتلفزيون الوطني، التي نقلت خطاب السلطة الرسمي تجاه هذه الاحتجاجات، يضاف إليه القنوات الفضائية الجزائرية الخاصة. أما المستوى الثاني فهو افتراضي إلكتروني عبر شبكات التواصل الاجتماعي في مقدمتها موقع فيسبوك.

[1] عثمان لحياني، **الإعلام الجزائري يرسم طريقه نحو حرية التعبير**، جريدة العربي الجديد، ع 1665، لندن، ص 21، موقع:
https://www.alaraby.co.uk//medianews/2019/3/24/

ارتبط الإعلام الرسمي في الجزائر في سياقه التاريخي بمفرزات العملية السياسية، حتى بداية الألفية، ومع بوادر انحلال الأزمة الأمنية، لم يكن الإعلام الجزائري يعبر عن صوت الشعب عدا بعض الجرائد التي حاولت أن تنقل انشغالات المواطن في حين نشر قضايا الفساد غالبا تم اعتباره تصفية للحسابات ، ناهيك عن أن التلفزيون الرسمي، الذي لم يكن يعدو سابقاً عن كونه ناطقاً رسمياً باسم السلطة، خَدمته الاحتجاجات الأخيرة فحررت الصحفيين من صمتهم لا من خطهم الافتتاحي؛ بعد أن قام عدد من صحفيي الإذاعة والتلفزيون بوقفة احتجاجية رفضاً للسياسات المتّبعة في تغطية الاحتجاجات، مطالبين بالنقل الفعلي لما يحدث في الشارع دون التستر عليه ، لتأتي ما يمكن اعتبارها بـ"المفاجأة" من وكالة الأنباء الجزائرية؛ التي نقلت أخبار المظاهرات وعبرت عن رفض المتظاهرين للعهدة الخامسة، إذ وللمرة الأولى يسمح بنشر برقية تتناول مطلباً شعبياً ضدّ رئيسَ الجمهوريّة، في حين نقل التلفزيون الوطني خبر المظاهرات واعتبرها مطالبة بـ "جملة من الإصلاحات" دون الإشارة إلى رفض العهدة الخامسة، ليحافظ التلفزيون والإذاعة على سياستهما التحريرية في حفظ ماء وجه النظام الحاكم.

القنوات المحلية المستقلة حذت، في الأسبوعين الأولين من بداية الاحتجاجات، حذو القنوات الحكومية وامتنعت عن نقل أخبار المسيرات، ولم تبذل السلطة جهداً كبيراً في إسكاتها، لتخرج لاحقاً العديد منها عن صمتها بنقل أخبار المسيرات وطرح مطالب المتظاهرين للنقاش على منصاتها، والذي اعتبر وقوفاً في صف الحراك الشعبي رغم أن تلك القنوات لم تقم بما هو أكثر مما يفترض أن يكون وظيفتها الأساسية في المقام الأول، تغيُر موقف هذه القنوات الخاصة كان مرده عدد من الأسباب؛ في مقدمتها خطاب المؤسسة العسكرية التي عبرت عن متابعتها للأوضاع وثقتها في الشعب وقدرته على تسيير الأزمة، والذي اعتبر وقوفاً مع الحراك، إلى جانب خوف هذه المؤسسات من فقدان مكانتها وجمهورها، خاصة أمام الضغط الشعبي الذي واجهته هذه القنوات عبر صفحاتها في مواقع التواصل الاجتماعي، حيث عمد العديد من المتظاهرين إلى "التبليغ" أو ما يعرف

بـ"Signale/Report" لهذه صفحات هذه القنوات ليتم غلقها من طرف موقع فايسبوك، دون إغفال خروج العديد من صحفييها في وقفات احتجاجية وتهديد عدد منهم بالاستقالة[1].

معالجة الصحافة الوطنية للحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر على مدى 8 أسابيع كاملة حسب سمير عرجون: "الصحافة التقليدية من صحافة مكتوبة ومرئيات وبمعية باستثناء الإعلام الالكتروني، مرت تغطيتها ومعالجتها الإعلامية للحراك الشعبي الذي جسدته مسيرات عارمة، مرت بمرحلتين جوهريتين ففي غضون الأسبوعين الأول والثاني اكتفت بدور الملاحظ ولم تتموقع، واقفة بذلك على قدم واحدة، لكنها وابتداء من الأسبوع الثالث أيقنت الصحافة بكل أنواعها بأن الحراك جدي، واتخذت 80 بالمائة منها موقفا مؤيدا، تأتي في مقدمتها وكالة الأنباء الجزائرية والمؤسسة الوطنية للتلفزيون الجزائري، وكذا الإعلام العمومي المكتوب، صنعت الفارق بينه وبين القطاع الخاص من حيث أهم معيار في مهنة الإعلام ممثلا في المصداقية، ذلك أن القطاع العمومي تميز بيقظة فعلية للإعلام غير المبني على المصالح يعالج الحدث بكل موضوعية، دونما الخضوع لأي مصلحة كانت.

وكان تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الحراك الذي يدخل أسبوعه التاسع استنادا إلى آخر إحصائيات أوردتها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والرقمنة، فإن عدد الناشطين في شبكة الانترنت يقدر ب21.5 مليون جزائري، ما يعادل 50 بالمائة من الجزائريين، 90 بالمائة منهم بالغون وناضجون، وفي غياب اتصال نوعي ورسمي ، فمواقع التواصل الاجتماعي هي من تحرك الحراك، إذ أنه قبل شهرين كان «فايسبوك» باعث الحراك، ولولا هذه المواقع لما كان تسونامي بشري في المسيرات، وأصبحت بموجب مواقع التواصل الاجتماعي أرضية المطالب واقعا، وعرضت بذلك الأحزاب السياسية والحركة الجمعوية، وإذا كان فايسبوك جمع كافة الشعب، فإن "تويتر" جمع النخبة الجزائرية والمثقفين

[1] عادل خالدي، **كيف ساهم الإعلام الاجتماعي في حراك الجزائر**، مجلة الصحافة، 2019/03/17، 2019/04/25، موقع: https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/669?fbclid

أينما وجدوا[1]، في الوقت الذي تعيش فيه الجزائر حراكا شّعبيا هزَّ قصر المرادية، حيثُ عمدتْ الوكالة الرّسمية الجزائرية إلى نشرِ تقرير نقلت فيه "الموروث الثقافي والهوياتي لجبهة البوليساريو"، في وقتِ تعرفُ فيهِ شوارع الجزائر احتجاجات متواصلة ضدّ حكم "العسكر". وفي تدبيرها للأزمة الداخلية المتواصلة، تحاولُ الجزائر تسخيرَ إعلامها في تسويق صورة "وردية" عن أحوال البلاد، مبيّنة تارةً "قوة ومتانة مؤسسات الدّولة والتّطور الذي شهدته بعد مرْحلة العشرية السوداء"، وموجهة الاهتمام تارة أخرى إلى قضايا ثانوية بعيدة عن حقيقة وضعها الداخلي، وذلك من أجل امتصاص تركيز الشارع على جوهر الأزمة، وعوضَ التّركيز على ما يجري في البلاد من تطورات "حاسمة" في مسار الحراك، تتّجه "كاميرا" الإعلام الجزائري الرّسمي إلى تندوف لنَقْلِ "خصائص الثقافة الصحراوية ومميزاتها"، متجاهلةً الأفواج الكبيرة التي باتتْ تملأ شوارع الجزائر مطالبة برحيل النظام القديم ورموزه.

ويقول الباحث والمتخصّص في العلاقات الدولية، هشام معتضد، ذلك بأنّ "التأطير الإعلامي التي تعتمده الجزائر لتدبير تداعيات الحراك الشعبي ينْبَنِي على امْتصاص تركيز الشارع الجزائري على جوهر الأزمة ونوعية وحدّة الأهداف التي يطالبُ بها، وتوجيهه إلى الاهتمام بقضايا ثانوية لإضْعاف التماسك الذي أبان عنه منذ بداية الحراك[2]".

أبان الحراك الشعبي السلمي الذي تعيشه الجزائر منذ عدة أسابيع، القدرة الكبيرة على التأثير التي تتمتع بها وسائل التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها "فايسبوك" في صناعة وتوجيه الرأي عام، والدفع إلى تغيير الأوضاع، تأثير قوي وسريع، ويتحول هذا الفضاء الأزرق إلى وسيلة إعلامية جديدة، ويتمكن من صناعة وعي ناضج وغرس قيم المواطنة في الشعب وخاصة لدى الشباب الذي تفاعل وتحلى بالحكمة والتعقل وعدم اللجوء للعنف، مثلما روجت

[1] امال بوشوية، **الإعلام العمومي تعاطى بموضوعية**، جريدة الشعب، 2019/04/15، ع17923، ص4، موقع: http://www.ech-chaab.com/ar/

[2] عبد السلام الشامخ، **إعلام الجزائر يتجاهل غضبَ "الجماهير" وينقل "تقاليد" البوليساريو**، هسبريس، 2019/05/15، 2019/05/22، 13:00، موقع: https://m.hespress.com/medias/

لـه كل المنشورات التي تم تداولها عبر الفضاء الأزرق في الأشهر الأخيرة، ليتحول بذلك إلى "جيش" خرج من العالم الافتراضي متشبعا بالروح الوطنية، استطاع تحقيق جزء من مطالبه، ولا يزال يواصل حتى أصبح كل مواطن "إعلامي"، ينشر الأخبار ويعلق عليها ويتيح التفاعل والتأثير وخيارات في المحتوى والصيغة كما يؤكده المختصون في مجال الإعلام[1].

[1] زولا سومر، **"الفايسبوك" مبعث الحراك الذي أخلط الحسابات**، جريدة المساء، ع6761، 2019/03/28. ص2، موقع: https://www.el-massa.com/dz/

خلاصة الفصل

وفي هذا الإطار يعتبر الإعلام القلب النابض في الوساطة بين الدولة والمجتمع لأنه يحمل رسالة نبيلة وهي إيصال انشغالات المواطنين ومطالبهم وهو ما يمكن تشبيهه بالعلبة السوداء لدافيد ايستون فالمطالب هي المدخلات إلى النظام والمخرجات هي القرارات التي تتخذها الحكومة أو الأداة التي على ضوءها تقوم برسم سياستها العامة، ومجال الإعلام وبالضبط في الصحافة المكتوبة بالقطاع الخاص فان الإعلام العمومي بالرغم من الثقة ومصداقية الأخبار التي ينشرها بحكم أن جلها يكون من مصادر رسمية إلا انه لا يعطي في الغالب الصورة الحقيقية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأنه محسوب على النظام ولا يسوق سوى الصورة التي تريد الحكومة نشرها وهو ما يفسر بعض سخرية المواطنين من النشرات الرسمية للأخبار عبر القنوات العمومية التي لا تظهر سوى جانبا بسيطا من بعض المشاكل اليومية التي يعاني منها المواطن ولا تغوص في الجزائر العميقة ويطغى عليها جانب الرضى بتقديم تصريحات عن مواطنين راضين بتسلمهم الشقق فيما لا يظهر المواطن المقصي الغاضب والناقم على السلطة، فهذا النوع من الإعلام لا يساهم بشكل شفاف وصادق في رسم سياسة عامة صحيحة للحكومة.

أما القطاع الخاص وبالرغم من مساوئه واتهامه بنقص مصداقيته إلا أن تعامله مع الأحداث يكون واقعيا في كثير من الأحيان وينقل انشغالات المواطنين كما هي كما يخصص مساحة لنقل الواقع المرير للمجتمع من الفئات الهشة وكل الظواهر الاجتماعية التي لا يسلط عليها الضوء الإعلام العمومي فمثلا ظاهرة الحرقة أو الهجرة غير الشرعية لم يوجد لها التعبير الحقيقي لاستفحالها إلا من خلال ريبورتاجات أعدتها قنوات خاصة، وكذلك مشاكل السكن والبطالة كلها لمسنا مناطق انتشارها من خلال تنقل هذه القنوات إلى بلديات وقرى عادة ما يتجاهلها الإعلام العمومي ،فنقل الصورة الحقيقية للواقع المعاش يبين النقائص التي يحتاج إليها المجتمع والتي على أساسها ترسم الدولة سياستها العامة بما يتوافق ومتطلبات الشعب.

الخاتمة

الخاتمة :

من خلال دراستنا هذه تبين لنا أن للإعلام دورا بارزا في رسم السياسة العامة في الجزائر، وخاصة الإعلام الخاص والإعلام الجديد بمختلف وسائله، وذلك من خلال حرية التعبير لدى المجتمعات وذلك على مختلف المستويات، حيث خلق ساحة مفتوحة لإبداء الرأي والتعريف بوجهات النظر المختلفة، ويعتبر وسيلة اتصالية ثرية أفرزت أشكالا جديدة من التفاعل الجماعي، وبالتالي أصبح له دورا كبير في رسم السياسات العامة التي كانت محل اهتمام الأفراد وهي موضوعات وقضايا التي تمثل أولوياتهم، وأعطي الإعلام مساحات واسعة للأفراد لطرح انشغالاتهم وتساؤلاتهم التي يرغبون في إثارتها، أو تشكيل رأي عام حولها من اجل التأثير على صانع القرار السياسي، إن الإعلام بمختلف ووسائله ساهم في خلق حركة جديدة في النشاط السياسي، وباتت تحتل مكانة هامة في الدولة والمجتمع، حيث أصبحت دول العالم تعتمد على ثلاثة أركان رئيسية في بنائها هي "السياسة والاقتصاد والإعلام"، مما ضاعف تأثير الإعلام في سير الأنظمة، نتيجة ما يقدمه من معلومات على مدار الساعة والتحولات التي طرأت على الساحة الوطنية في المجال السياسي.

في حين نجد أن السياسة العامة ورغم اختلاف تعاريفها وتعدد خصائصها ومراحل صنعها تعتبر عملية معقدة، ووضعية تحتاج إلى الكثير من التدقيق والمعالجة وذلك بسبب التطور الفكري الحاصل في مفهومها ، أي أنها غير ثابتة تتأثر بأبسط المتغيرات والأحداث في عملياتها، وتتجسد السياسة العامة من الأنظمة السياسية، من خلال مدخلاتها مخرجاتها التغذية العكسية التي تعبر عن مدى نجاحها وتفسر نتائجها وسلبياتها أيضا فالسياسات العامة ما هي إلا برنامج عمل تتولاه السلطات الرسمية العامة ليشمل التدابير الواضحة والمحددة والمقترنة بعناصر اتخاذ القرارات الملزمة التي يقرها المسؤولون الرسميون على المجتمع.

ومن خلال التساؤلات والفرضيات التي تم الإجابة عنها اتضح بان الإعلام يشكل العامل الحاسم في نجاح أو عدم نجاح السياسات العامة وله اثر كبير على صانع القرار السياسي، وهذا ما لمسناه في الدور الذي لعبه في احتجاجات حول قضية الغاز الصخري، وكذلك الدورة الثانية لشهادة البكالوريا التي كان للإعلام الخاص والجديد الأثر البالغ فيها من خلال قرار صانع القرار الذي وجد نفسه مضطرا لتلبية مطالب الشعب التي كان الإعلام يطالب بها، كذلك قضية الحراك الشعبي الأخير الذي تعيشه الساحة الوطنية فقد عبّر عن إمكانية استغلال الإنترنت كوسيلة من وسائل الإعلام من طرف الشعب لتعبير عن مطالبه وآرائه وتدويل قضاياه وحشد الاهتمام العالمي له دون الحاجة إلى المؤسسات الإعلامية العمومية كوسيط، وهذا ما ارتبط بالوعي والسلوك الحضاري الذي يمهد لها الطريق لتحقيق ذلك وهنا ظهر دور الإعلام الجديد في التأثير على السياسة العامة .

ومن هنا ثبت في هذه الدراسة إن الإعلام يساهم بقوة في تحرك الآراء، وتوحيد أفكار الجزائريين حول مواضيع وقضايا تهمهم ، كما أن تأثير الإعلام في الجزائر كان إيجابيا في طرح القضايا ومعالجتها ، حيث زاد الوعي لدى الجزائريين بأهمية المشاركة في صنع السياسة العامة عن طريق الإعلام.

توصيات و نتائج الدراسة:

إن من أهم التوصيات والنتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

1- ترى الدراسة بضرورة توفير إطار قانوني يوفر الحماية للمؤسسات الإعلامية بكل أشكالها يسمح لها بالتعبير عن آرائها وتوجها بطريقة سليمة وحرة، مما يضمن الشراكة الكاملة والمشاركة الحقيقية في رسم السياسات العامة، لذا فإن الصنع الجيد السياسية العامة في الجزائر لن يتم إلا من خلال التطبيق الفعلي لحرية الإعلام بمختلف آلياته.

2- أن الاهتمام بالإعلام ضروري بالنسبة لراسمي السياسة وصناع القرار إذ على الحكومة تشكيل لجنة من الخبراء بهدف متابعة مسار الإعلام لأنه سلاح ذو حدين ويجب وضع ضوابط له.

3- ضرورة القيام بحملات تحسيسية لصناع القرار حول تأثير الإعلام في رسم السياسات العامة من اجل تجنب سلبياته وكذلك العمل على تطويره و الحرص على استعماله من جانبه الايجابي.

4- يعتبر الإعلام العامل الأساسي في تنشيط الحراك السياسي في المجتمع وبناء إطار فكري وثقافي يحقق الانسجام لجهود الإصلاح والتغيير السياسي.

5- يعمل الإعلام على تأهيل الجمهور بالشكل الملائم للمشاركة السياسية من خلال نقل الحدث السياسي بدقة في نفس وقت حدوثه وعلى الواقع، وينتج عن ذلك مناخا ملائم للتغيير السياسي وتدعيم الوعي الجماهيري السياسي.

6- يبرز دور الإعلام خاصة من خلال التركيز على مواضيع سياسية محددة دون أخرى، حيث يقوم بالتركيز على بعض الظواهر السياسية وإضعاف الاهتمام بظواهر أخرى والتعتيم عليها، مما يؤدي إلى انشغال الجماهير بتلك المواضيع وانقياد الرأي العام إليها، وتتضح هذه السياسية من خلال إثارة الشك السياسي لدى المجتمع حول قضية معينة أو شخصية من خلال التركيز السلبي عليها.

7- ضرورة الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في مجال الإعلام السياسي من خلال التواصل والاطلاع علي أحدث المبتكرات العلمية والتقنيات الحديثة والاستفادة منها وكيفية تطبيق ما يتناسب منها.

8- تعمل التغطية الإعلامية لوسائل الإعلام للشأن السياسي نوعا من المقارنة عند الجماهير بين الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وواقع غيرها من الجماهير في دول أخرى وهذا ما يحدثه لدى الجماهير نوعا من التطلع السياسي نحو الواقع الأفضل للمشهد من خلال وسائل الإعلام حيث تبدأ بالشعور بتخلف واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما يشكل حافزا لتغيير ذلك الواقع وهذا ما تشهده الساحة الوطنية ألان من خلال الحراك الشعبي الذي يعتبر انتفاضة على الوضع المزري الذي تعيشه البلاد في مختلف مجالاتها .

9- لابد من انتقاء الكوادر الإعلامية المناسبة والمؤهلة لتوجيه رسائل الإعلام السياسية المعدة بعناية والمرجعة من قبل خبراء الإعلام في المجال السياسي وفق أساليب طرح متنوعة تراعي التوازن والاعتدال.

10- نشر الجهود السياسية لوزارة الداخلية والطاقم الحكومي بكل شفافية من خلال وسائل الإعلام المختلفة كالمجلات والمواقع الكترونية.

11- الاهتمام بمجال الإعلام واستخدامه لصالح العام بإيجاد القوانين الملائمة التي لا تحد من حريته فقد أضحى السلطة الرابعة واليوم في ظل عالمنا المعاصر أخذ الإعلام دورا أكثر شمولا وعمقا وأكتسب بفعل ذلك قدرا يفوق كثيرا ما كان يمثله من أهمية في الماضي.

12- يؤثر الإعلام على الحياة السياسيّة للدول، ومن الأمثلة على ذلك استخدام وسائل الإعلام في الحملات الانتخابيّة للمُرشحين في الانتخابات، إذ ساهمت الإعلانات في تقديم دعم مُهمّ للمُرشّحين من أجل شغل مناصب سياسيّة، فساعدت الرسائل الإعلاميّة في التّركيز على إنجازات المُرشح، ممّا يُساهم في تعزيز فرصته للنجاح في الانتخابات.

للإعلام تأثير بالغ الأهمية في اتجاهات الرأي العام، حيث أصبحت وسائل الإعلام في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير ما الذي يشكّل الرأي العام، وتزوده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشؤون العامة ومعرفة الشخصيات السياسية بجانب دورها في المناقشات العامة والعملية الانتخابية ككل، فعن طريقها يتم بناء الحقيقة السياسية نظرًا لأن الجمهور لا يملك التحكم فيما يُقدَّم له، وإنما هو في العادة يستجيب ويتفاعل مع مضامين الوسائل الإعلامية، فعن طريق مضمون هذه الوسائل يمكن التعرف على توجهات الرأي العام ورؤيته حول مختلف القضايا مما يرشد السلطة السياسية ويسهم في إنجاح سياساتها ويقلّل من فرص تعرضها للخطر والانتقاد من قبل الرأي العام؛ فالحكومات لا تستطيع أن تصل إلى الجماهير إلا من خلال هذه الوسائل التي لها قوة كبرى في التأثير على الرأي العام، كما أن ثقة الجمهور في وسائل الإعلام تفوق عادة ثقته في الحكومات.

من خلال الطرح السابق لدراستنا هذه، نخلص إلى أن الإعلام قد ساهم وبشكل كبير في، مختلف القضايا التي شكلت تغييرا سياسيا، ولم تبقى عملية بناء السياسة وتوجيه أنظمة الدولة حكرا على صناع القرار أو الأحزاب الحاكمة فحسب إنما اتسعت لتضم حتى صغار السن، فلم يبقى عامل السن أو التخصص يشكل عقبة أمام المشاركة السياسية بفضل كسر القيود التي أزحتها هذه الوسائل، إذا أن الفرق الذي شكلته وسائل الإعلام في مجال رسم السياسة العامة، فاق حتى الجهات ذات الاختصاص السياسي من أحزاب ومنظمات المجتمع المدني وغيرها بأضعاف مضاعفة.

قائمة المراجع

أ- **الكتب :**

1- ابشر الطيب حسن، **الدولة العصرية دولة مؤسسات.** القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2000.

2- ابن منظور، **لسان العرب،** ج9. بيروت: دار احياء التراث العربي، ط1، 1988.

3- أندرسون، جيمس **صنع السياسات العامة،** (تر: عامر الكبيسي). الدوحة : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1998.

4- بلحاج صالح، **تحليل السياسات العامة،** ج 1. بن مرابط، 2015.

5- الدليمي عبد الرزاق، **قضايا إعلامية معاصرة،** دار المسيرة، ط1، 2011.

6- دليو فضيل، **الاتصال (مفاهيمه، نظرياته ووسائله)**. مصر: دار الفجر، ط1، 2003 .

7- ذبيان سامي، **الصحافة اليومية والإعلام (الموضوع التقنية والتنفيذ)**. بيروت: دار المسيرة للطباعة والنشر، ط2.

8- شللر هربرت أ، **المتلاعبون بلعقول،** ت : عبد السلام رضوان، دار المعرفة

9- الصيرفي محمد، **الإعلام** .دار الفكر الجامعي، ط1، 2009.

10- عباس مصطفى صادق، **الإعلام الجديد (المفاهيم، الوسائل , والتطبيقات)**. عمان : دار الشروق، ط1، 2008 .

11- الفهداوي فهمي خليفة، **السياسة العامة كمنظور كلي في البنية والتحليل.** عمان: دار المسيرة، 2011.

12- قدري علي عبد المجيد، **الإعلام وحقوق الانسان قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية،** دار الجامعة الجديدة للنشر .2008.

13- قزداري حياة، **الصحافة والسياسة الثقافة السياسية والممارسة الاعلامية في الجزائر.** الجزائر : طاكسيج كوم للنشر والتوزيع (د ط)، 2008 .

14- القيروتي محمد قاسم، **رسم وتنفيذ السياسات العامة** . الكويت، 2006.

15- الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**(ج7). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990 .

16- المشاقبة أمين، **السياسة العامة اطار نظري تحليلي** . عمان، (د ط)، (د ت).

17- الموساوي موسى جواد، **الإعلام الجديد...تطور الاداء والوسيلة والوظيفة**، 2011.

18- الموند وجي جابرييل ايه، باويل بنجهام، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية**، ت: هشام عبد الله، عمان : الدار الاهلية للنشر والترجمة، م 1999م

19- ناجي عبد النور، **مقدمة في دراسة السياسة العامة** . عناية: دار العلوم، 2014، الهاشمي مجد، **الإعلام الدبلوماسي والسياسي**، عمان: دار أسامة للنشر ط 2011، 2008.

ب- المقالات :

20- عيسى حنا . **الإعلام القوي دعامة أساسية للدولة** .مقال .ت ن 2016/07/19

ج- مراجع اجنبية:

21- Lasswel apre view of policy sciences .new york .american elevier . 1971 p 53

د- مذكرات :

22- بن يديري لامية"**ظواهر الاحتكاك اللغوي في وسائل الإعلام السمعية – إذاعة الصومام نموذجا**"، مذكرة ماستر، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة والآداب، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017.

23- تيتي حنان " **دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام** "، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، ولاية بسكرة، 2013.

24- جابر ناصر، "**السياسة العامة والحكم الراشد في الجزائر** "، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

25- زغبة سعيد." **تأثير الإعلام الجديد في صنع السياسة العامة في الجزائر من 2008الى 2017** " . مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017

26- طياب احمد، " **دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر" دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.

27- غاروا حسيبة، " **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة دراسة حالة الجزائر 1997-2009**، " مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012.

28- قدوري ريم فتيحة . "**دور الإعلام الرقمي في تشكيل الوعي السياسي للجمهور الجزائري** "دراسة وصفية تحليلية الموقع" الجزيرة نت نموذجا، مذكرة دكتوراه، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة احمد بن بلة، وهران، 2017.

29- قرقاح ابتسام، " **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009**، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق والعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية جامعة باتنة، 2010.

30- لونيسي شيماء."**دور وسائل الإعلام الجديدة في التغيير السياسي**"، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014.

31- ماضي نبيل " **المعالجة الإعلامية لقضية استغلال الغاز الصخري بعين صالح دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي الجزائرية** "، مذكرة ماستر، قسم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، ولاية المسيلة، 2017

32- مهدي فرحات، " **دور الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام في الجزائر**، مذكرة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، مدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة وهران، ولاية وهران، 2009.

هـ- محاضرات:

33- بوبكر هشام، **محاضرات في مقياس مؤسسات الإعلام والاتصال**، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر علاقات عامة، جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، السنة الجامعية 2017/2016،

34- عاشور فني، **واقع الإعلام في الجزائر**، الجزائر، ندوة، 28 جوان 2017

35- عباس مصطفى الصادق . **وسائل التواصل الاجتماعي صناعة الخبر بين الإعلام التقليدي والجديد تطبيق وسائل التواصل الاجتماعي** . محاضرة . أبو ظبي، (د ت)
https://www.akhbarona.com/world/268071.htm

36- وجدي حلمي عبد الطاهر. "**دور وسائل الإعلام الحديثة في التوعية مواجهة الأزمات الأمنية**". محاضرة بقسم الإعلام، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، 2013.

و- الجرائد والمجلات :

37- بوشوية امال، **الإعلام العمومي تعاطى بموضوعية**، جريدة الشعب، 2019 /04/15، عدد 17923. http://www.ech-chaab.com/ar/.

38- خالدي عادل، **كيف ساهم الإعلام الاجتماعي في حراك الجزائر**، مجلة الصحافة، 2019/03/17 . https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/669?fbclid

39- سومر زولا، **"الفايسبوك" مبعث الحراك الذي أخلط الحسابات**، جريدة المساء، ع 6761، 2019/03/28 . https://www.el-massa.com/dz/

40- لبيب عماد، **الإعلام الجديد والافاق الحديدة للتعبئة السياسية والممارسة الديموقراطية**، مجلة، قسم العلوم السياسية جامعة جيجل، ع 6، جوان 2016.

41- لحياني عثمان **الإعلام الجزائري يرسم طريقه نحو حرية التعبير**، جريدة العربي الجديد، العدد 1665، لندن. https://www.alaraby.co.uk//medianews/2019/3/24/

ي- المواقع الالكترونية :

42- عبد الرزاق" **تبون اعلن قرار بوتفليقة بكالوريا: دورة استدراكية للمقصيين بسبب التاخر** ". الشروق الجزائر.النسخة اللكترونية . 2019/05/15 .23:00

https://www.echoroukonline.com

43- العايب مختار :**مهندس حفر وإنتاج بترولي متقاعد.2019/04/23، 21:00**

https://www.babnet.net/

44- زماموش فتيحة: **الإعلام الجزائري ساحة ملغمة في وضع حرج**، 2019/04/20

https://ultraalgeria.ultrasawt.com/

45- ياحي علي . **تغطية الحرك الشعبي في الجزائر..الاعلام خاضع لكنه ينتفض احيانا.** عربي independent. 11 /2019/03 .0:23

https://www.independentarabia.com/node/11836/

46- يقين حسام الدين، "**ساحة الصمود الجزائرية: محجة معارضي الغاز الصخري** ". 15/05/2019، 15:00

https://www.alaraby.co.uk/amp//politics/2015/3/8

47- كراجي علي، **أي دور لوسائل الإعلام في التأثير على أجندة السياسات العمومية وفي تقييم عمل الحكومات؟** https://m.nadorcity.com/

48- مقاوسي كريمة، **دور الإعلام في توجيه الاهتمام بالموهوبين**.

www.univ-eloued.dz

49- عبد السلام الشامخ، **إعلام الجزائر يتجاهل غضبَ "الجماهير" وينقل "تقاليد" البوليساريو**، هسبريس -22ماي-2019 . https://m.hespress.com/medias/13:00

50- صواليلي حفيظ: **جريدة الخبر**، 30 نوفمبر 2014 م.

https://www.elkhabar.com/press/article

51- شرقي محمد، **اين تقع الجزائر في ابرز المؤشرات العالمية**.2019/03/17

https://www.z-dz.com

52- شرقي محمد، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة : **تحديات الإعلام المرئي الخاص في الجزائر**، 26 يونيو 2017

https://www.futureuae.com/ar/mainpage/ltem

53- الموسوعة الحرة، **إعلام حكومي** https://ar.m.wikipedia.org/wiki

54- هل يكون الغاز الصخري ملجأ للجزائر للخروج من أزمتها 2017/10/17

https://www.noonpost.com

55- الخبر اونلاين، "**بكالوريا 2017، 10 الاف متغيب و440 حالة غش**".النسخة الالكترونية. 15 /05/ 2019 .22:00

https://www.elkhabar.com/press/article

56- الإذاعة الجزائرية، **اكثر من 104 الاف مترشح يجتازون هذا الخميس الدورة الاستثنائية لبكالوريا 2017** . 2019/05/15 21:00 .

http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20170712/116897.html

57- مظاهرات في الجزائر احتجاجا على ترشح بوتفليقة لولاية خامسة 2019/2/23

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-47333557

58- "**أكبر احتجاجات تشهدها الجزائر العاصمة منذ 28 عاما – مظاهرات ضخمة ضد بوتفليقة أيام الجمعة** " .موقع قنطرة للحوار مع العالم الإسلامي . 10 مارس 2019.

https://ar.qantara.de/content/2019

59- "**ماذا تقول المادة 102 من الدستور الجزائري التي طالب رئيس الأركان بتطبيقها لإعفاء "بوتفليقة" من مهامه ؟**

60- عبد الجليل وجاط، **تأثير وسائل الاعلام في تشكيل الرؤية السياسية للفرد والمجتمع**، 2015/11/16، 2019/03/28 موقع:

https://m.hespress.com

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة إشكالية دور وتأثير الإعلام على صنع السياسة العامة في الجزائر، وقمنا بدراسة واقع وأنواع الإعلام في الجزائر ووسائله المختلفة ومدى تأثير كل منها في صناعة القرار السياسي في قضية المعروضة وفي محاولة منا للوصول إلى كيف يؤثر الإعلام في صنع السياسة العامة، قمنا بدراسة ثلاثة قضايا كان للإعلام تأثير على صانع القرار في الجزائر في إعادة رسم سياستها العامة.

- الدراسة الأولى تناولت قضية استغلال الغاز الصخري بعين صالح من 01 جانفي إلى 29 مارس 2015.
- الدراسة الثانية تناولت قضية شهادة البكالوريا 2017.
- الدراسة الثالثة تناولت قضية الحراك الشعبي من 22 فيفري إلى يومنا هذا.

ولقد وضعنا لهذه الدراسة إشكالية: إلى أي مدى يمكن اعتبار الإعلام كفاعل أساسي من فواعل صنع السياسة العامة في الجزائر.

ولقد وضعنا لهذه الدراسة الفرضية التالية: للإعلام تأثير بالغ الأهمية في صنع السياسة العامة بالجزائر.

واعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين وهما: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

Abstract:

This study deals with the problem of the role and impact of media on policy-making in Algeria. We examined the reality and types of media in Algeria and its various means and the extent of their influence on political decision-making in the case. Three Issues The media had an impact on Algeria's decision-maker in redrawing its general policy.

- The first study dealt with the issue of exploitation of shale gas in Ain Saleh from 01 January to 29 March 2015.
- The second study dealt with the issue of baccalaureate certificate 2017
- The third study dealt with the issue of popular mobility from 22 February to the present day.

We have made this study problematic: to what extent can the media be considered as a key player in the policy making process in Algeria

We have developed the following hypothesis: Media has a very important influence in the policy-making in Algeria

In this study, we adopted two approaches: the historical approach and the descriptive analytical approach.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: **الإطار النظري للإعلام والسياسة العامة**	
المبحث الأول: مفهوم الإعلام	09
المطلب الأول: تعريف الإعلام	09
المطلب الثاني: تعريف وسائل الإعلام	11
المطلب الثالث: أنواع وسائل الإعلام	13
المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة	19
المطلب الأول: تعريف السياسة العامة	19
المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة	24
المطلب الثالث: أنواع السياسة العامة	27
الفصل الثاني: **تأثير وسائل الإعلام على السياسة العامة بالجزائر واهم نماذج التأثير**	
المبحث الأول: واقع وتأثير الإعلام على رسم السياسة العامة في الجزائر	32
المطلب الأول: واقع الإعلام في الجزائر	32
المطلب الثاني: تأثير الإعلام على رسم السياسة العامة في الجزائر	38
المبحث الثاني: أهم القضايا التي ساهم الإعلام في إعادة رسم سياستها العامة	52
المطلب الأول: المعالجة الإعلامية لقضية استغلال الغاز الصخري بعين صالح من 01 جانفي إلى 29 مارس 2015	52
المطلب الثاني: المعالجة الإعلامية لقضية شهادة البكالوريا 2017	56
المطلب الثالث: المعالجة الإعلامية لقضية الحراك الشعبي من 22 فيفري إلى يومنا هذا	59

الخاتمة	72
قائمة المراجع	78
ملخص الدراسة	85
الفهرس	88